

١٥٠

الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٣ رمضان سنة ١٣٩٩ هـ . الموافق ١٦ آب سنة ١٩٧٩ م . العدد ٢٨٧٦

الفهرس

صفحة

١٥٤٠	قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي	قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٩
١٥٥٠	قانون إعادة افراز اراضي قرية الصريح / محافظة اربد	قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٩
١٥٥٣	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية	قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٩
١٥٥٤	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٩
١٥٥٥	قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاردنية	قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٩
١٥٥٦	نظام موظفي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية	نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٩
١٥٧٤	نظام مستخدمين مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية	نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٩
١٥٧٧	اتفاقية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن الاعفاء الضريبي المتبادل	
	لمؤسستي النقل الجوي العراقية الاردنية	
١٥٧٩	اتفاق تعاون صحي بين وزارتي الصحة في الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية	
١٥٨١	تعليمات التخزين والاستثمار في المناطق الحرة	
١٥٨٩	تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٧٩ تعليمات النقل الطلاب بين مدارس المملكة الاردنية الهاشمية	
١٥٩١	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	

مديرية المطابع العسكرية

مكتبة الملك فيصل

نخس الحسين الملك الاردني الهاشمي

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٧/٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٩

قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي

بقيمة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الجهات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٩/٧/٨

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء والوكالة	السياسة والانتار	الاعلام
احمد عبد الكريم الطراونه	قالب بركات	محنان ابو عوده
وزير	وزير	وزير
التامين	المعدنات الاسلانية	المعدل
بروان القاسم	كامل الشريف	عصام المجنوني
وزير	وزير	وزير
المستامة والتجارة	الشؤون	المعدل
نجم الدين الدجاني	الشريف نواز شرف	ابراهيم ايوب
وزير	وزير	وزير
المواصلات	الزراعة ووزير	النقل
الزراعة والتعلم بالوكالة	الحكمات السلكت	علي سحيبات
سميد القنصل	سميد القنصل	سميد القنصل

اتفاقية القرض

مشروع الطاقة الثالث

فما بين

المملكة الاردنية الهاشمية

وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير

اتفاقية قرض

اتفاقية مؤرخة في ١٩٧٩/٥/٤ ، فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية (المسماة فيما بعد بالمقرض) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المسمى فيما بعد بالبنك) .

(أ) بما ان المقرض قد طلب من البنك المساعدة في تمويل تكاليف السمات الاجنبية للمشروع الموصوف في الملحق (٢) لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض كما هو منصوص عنه لاحقا :

(ب) المشروع سينفذ من قبل سلطة الكهرباء الاردنية (المسماة فيما بعد بالسلطة) بمساعدة المقرض ، وكجزء من هذه المساعدة سيوفر المقرض للسلطة اموال القرض كما هو منصوص عنه لاحقا ، و

بما ان البنك قد وافق على اسس من ضمنها ما سبق ذكره ، على ان يسافر المقرض للمقرض حسب الشروط للدرجة لاحقا وفي اتفاقية مشروع بنفس تاريخ هذه الاتفاقية بين البنك والسلطة :

فقد اتفق الفريقان بمقتضى هذه الاتفاقية على مايلي : -

المادة (١)

الشروط العامة ، تعريفات

المادة ١ (١) يقبل الفريقان في هذه الاتفاقية بجميع احكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والكفالات المؤرخة في ١٥ اذار ١٩٧٤ ، بتضادها واثرا وكأنها مدرجة في هذه الاتفاقية تفصيلا (وتسمى الشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات البنك للقروض والكفالات فيما بعد بالشروط العامة)

المادة ١ (٢) تكون للعبارات المدرجة في الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها فيها حيثما ورد استعمالها في هذه الاتفاقية الا اذا اقتضى النص خلاف ذلك ، وتكون العبارات الاضافية التالية المعاني التالية : -

أ - اتفاقية المشروع تعني الاتفاقية بين البنك والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية ، وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشمل هذه العبارة جميع الجداول الملحق باتفاقية المشروع وجميع الاتفاقيات الملحق لاتفاقية المشروع ،

ب - اتفاقية القرض الفرعي تعني الاتفاقية التي سترم فيما بين المقرض والسلطة بمقتضى المادة ٣ (أ ، ب) من هذه الاتفاقية ، وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشمل تلك العبارة جميع الجداول الملحق باتفاقية القرض الفرعي ، و

ج - قانون السلطة يعني قانون الكهرباء العام رقم (٨) لسنة ١٩٧٦ الذي أعاد تأسيس سلطة الكهرباء الاردنية (التي أسست لأول مرة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧) ، وكما يتم تعديله من وقت لآخر ،

المادة ٢ -

القرض

- المادة ٢ - ١ - يوافق البنك على القراض المقرض مبلغا يعادل خمسة عشر مليون دولاراً (١٥.٠٠٠.٠٠٠) ، بعملة متنوعة وموجب الشروط المدرجة أو المشار إليها في اتفاقية القرض .
- المادة ٢ - ٢ - يجوز سحب مبلغ القرض من حساب القرض حسب أحكام الملحق (١) لهذه الاتفاقية وكما يتم تعديل ذلك الملحق من وقت لآخر بالاتفاق بين المقرض والبنك ، وذلك من أجل التغطيات التي تمت (أو التي ستم) إذا وافق البنك على ذلك (فيما يتعلق بالتكاليف المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي ستمول من أموال القرض .
- المادة ٢ - ٣ - فيما عدا ما يوافق البنك على خلافه ، يخضع شراء البضائع والأعمال المدنية مما سيمول من أموال القرض ، لأحكام الملحق (١) لهذه الاتفاقية .
- المادة ٢ - ٤ - يكون تاريخ الأخلاق ٣٠ حزيران ١٩٨٣ أو أي تاريخ لاحق يحدده البنك ، ويتوجب على البنك أن يشعر المقرض بالتاريخ اللاحق المذكور بدون تأخير .
- المادة ٢ - ٥ - يلتزم المقرض بأن يدفع للبنك عمولة التزام بمعدل ثلاثة أرباع من واحد بالمائة ($\frac{3}{4}$ من ١٪) في السنة على رأس المال القرض الذي لا يكون مسحوباً من وقت لآخر .
- المادة ٢ - ٦ - يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة بمعدل سبعة بالمائة (٧٪) في السنة على رأس المال القرض الذي يكون مسحوباً وغير مسدد من وقت لآخر .
- المادة ٢ - ٧ - يتوجب دفع الفوائد والتكاليف الأخرى كل نصف سنة في الأول من شهر حزيران والأول من شهر كانون أول من كل سنة .
- المادة ٢ - ٨ - يلتزم المقرض بأن يسدد رأس المال القرض طبقاً لجدول التسديد المدرج في الملحق (٣) لهذه الاتفاقية .
- المادة ٢ - ٩ - يكون مدير عام السلطة أو أي شخص آخر يمينه خطياً ممثلاً للمقرض لأغراض إنفاذ الاجراءات المترتبة أو المسموح بها بمقتضى أحكام المادة (٢) من هذه الاتفاقية والمادة (٥) من الشروط العامة .

المادة ٣ -

تنفيذ المشروع

- المادة ٣ - ١ - (أ) يلتزم المقرض دون أي قيد على أو تحديد لأي من التزاماته الأخرى بمقتضى هذه الاتفاقية ، بأن يلزم السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات المدرجة في اتفاقية المشروع وطبقاً لأحكامها ، كما يلتزم بأن يتخذ أو يتسبب في اتخاذ كل ما يلزم لتمكين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات أو يناسب ذلك بما فيه توفير الأموال والتسهيلات والخدمات والمسارد الأخرى ، ويلتزم بالامتناع عن اتخاذ أو السماح باتخاذ أي إجراء يحول دون التنفيذ المذكور للالتزامات أو يعيق ذلك .

(ب) يلتزم المقرض بدون أي قيد على أو تحديد لأحكام الفقرة (أ) أعلاه ، بأن يوفر للسلطة جميع الأموال الأخرى بما فيها العملات الأجنبية اللازمة ، مما يلزم للسلطة لتنفيذ المشروع ، وذلك بالإضافة لأموال القرض ،

(ج) يلتزم المقرض بأن يعيد اقراض أموال القرض للسلطة بمقتضى اتفاقية قرض فرعي بشروط يوافق عليها البنك مسبقاً بما فيها التسديد على مدى سبع عشرة سنة ، شاملة لفترة سماح تبلغ أربع سنوات ، وفائدة بمعدل سبعة بالمائة في السنة ، وتحمل عبء السلطة المتعلق بالعملات الأجنبية إلى الحد الممكن عملياً .

(د) يلتزم المقرض بممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعي بطريقة تحمي مصالح المقرض والبنك وتحقق أغراض القرض ، ويلتزم المقرض فيما عدا ما يوافق البنك على خلافه بأن لا يتنازل عن اتفاقية القرض الفرعي أو أي من أحكامها وبأن لا يهدلها أو ينقضها أو يتسامح عنها .

المادة ٤ -

الالتزامات الأخرى

- المادة ٤ - ١ - (أ) يتعهد البنك في الظروف العادية في منح القروض لأعضائه أو بضائنه سياسة عدم طلب ضمانة محددة من العضو المعني ، ولكن مع التأكد من عدم ترتيب أولوية لأي دين خارجي آخر على قروضه وذلك في تخصيص أو استحقاق أو توزيع العملات الأجنبية التي تكون في حوزة العضو المذكور أو محفوظة لمنفعته . وتحتفظاً لذلك إذا منح أي امتياز على الموجودات العامة (كما هي معرفة لاحقاً) كضمان لأي دين خارجي ، مما ينتج عنه أو يمكن أن ينتج عنه الأولوية للمائن الدين الخارجي المذكور في تخصيص أو استحقاق أو توزيع العملات الأجنبية ، فإن الامتياز المذكور يصبح تلقائياً ضماناً للقرض وفائدته وتكاليفه الأخرى بنفس الدرجة وبدون أية كلفة على البنك إلا إذا وافق البنك على غير ذلك . ويلتزم الضامن عندما يمنح الامتياز المذكور أو يسمح بمنحه بأن يشمل فيه أحكاماً صريحة للقرض المذكور ، إلا أنه يشترط إذا كان هناك سبب دستوري أو أي سبب قانوني آخر يحول دون شمول الأحكام المذكورة فيما يتعلق بأي امتياز يمنح على موجودات الدوائر السياسية أو الإدارية التابعة للضامن ، أن يقوم الضامن فوراً وبدون أن يحمل البنك أية تكاليف بتأمين رأس المال القرض وفائدته وتكاليفه الأخرى بامتياز مماثل على موجودات عامة أخرى يفتنح بها البنك .

ب - لا ينطبق الالتزام السابق ذكره على (١) أي امتياز يمنح على أية أموال عند شرائها لضمان دفع ثمن شراء تلك الأموال فقط و (٢) أي امتياز يمنح لعمليات البنوك العادية لضمان دين يستحق خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخه ،

ج - تعني عبارة الموجودات العامة : كما هي مستعملة في هذا البند موجودات الضامن وأية دائرة من دوائره السياسية أو الإدارية أو أية هيئة يملكها الضامن أو يسيطر عليها أو تدار لصالحه أو لصالح

هذا من أجل

الدائرة المذكورة ، بما في ذلك العملات الذهبية والعملات الأجنبية الأخرى في يد أية مؤسسة تقوم بأعمال البنك المركزي أو صندوق ركيز النقد أو أية أعمال مماثلة للضامن .

المادة ٤ - ٢ - يلتزم المقترض بأن يتسبب في قيام السلطة بوضع سياسات استرشادية للاستفادة من الرسوم الاعنافية التي تجبها السلطة فيما يتعلق بكمية الأرباح، وبأن يبيع البنك تلك السياسات الاسترشادية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون أول ١٩٧٩ .

المادة ٤ - ٣ - يلتزم المتقاضي بأن يجري مسحاً للمعقوبات الاستثمارية للمشروعات الانشائية القائمة لهيئات العاملة في
النفط والنفط والتوزيع في قطاع الطاقة للسنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ، وبأن يبلغ البنك في موعد
لا يتجاوز ٣٠ حزيران ١٩٨٠ أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه عن أية اجراءات تلتزم لتسهيل جهود
الهيئات المذكورة في الحصول على التمويل اللازم من المصادر الداخلية والخارجية .

المادة - ٤ - يلتزم المقترض بأن يتسحب في قيام السلطة بمسح التعريفات في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار ١٩٨٠ وبأن يبلغ البنك في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان ١٩٨٠ بأية تغييرات في التعريفات المذكورة تقترح نتيجة للمسح المذكور، وذلك من أجل أن يجري البنك مراجعتها لها ويعلق عليها.

المادة (٥)

تدابير البنك القانونية

المادة ٥ - ١ - تحدد الأحداث الإضائية التالية بمقتضى الفقرة (ك) ضمن المادة ٦ (٢) من الشروط العامة لأغراض تلك المادة -

أ - أن تكون السلطة قد تخلفت عن تنفيذ أي اشتراط أو اتفاق أو التزام ألزمت به السلطة بملففى
الغالبية المشروع.

ب- أن تكون حالة غير عادية قد طرأت تجعل من غير المحتمل أن تتمكن السلطة من تفضيل التزاماتها بمقتضى الاتفاقية المشروع.

ج- أن يكون قانون السلطة قد عدل أو أوقف لقائده أو نقض أو ألغى بطريقة تؤثر تأثيراً مادياً وضاراً في مقدرة السلطة على تنفيذ الاشتراطات والاتفاقيات والالتزامات للمدرجة في اتفاقية المشروع.

د - أن تكون السلطة قد أصبحت غير قادرة على أن تدفع ديونها عند استحقاقها ، أو أن يكون أي فعل ارتكب أو أية إجراءات قد اتخذت من السلطة أو الآخرين توزيع أموال السلطة بمقتضىها على ذاتها .

المادة ٥ - ٧ - تحدد الأحداث الإصابة التالية بمقتضى الفقرة (ل) من المادة ٧ (١) من تشريعات العامة لأغراض تلك المادة :-

أ - أن يحصل الخلل المحدد في الفقرة (أ) من المادة (١) من هذه الاتفاقية ويستمر لمدة (٦٠) يوما بعد أن يتم الانسحاب به من قبل البنك للمقرض والسلطة ، و

ب- أن يحصل أي حدث مجدد في الفقرات (ب، ج، د) من المادة ٥ (١) من هذه الاتفاقية،

المادة (٦)

تاريخ النفاذ ، الانتهاء

المادة ٦ - ١ - يعتبر الحادث التالي كشرط اضافي لتنفيذ اتفاقية القرض بالمعنى المقصود من المادة ١٢ (أ ، ج) من الشروط العامة ، أي ان يتم إبرام اتفاقية القرض الفرعي بين المقرض والسلطة .

الباب ٦ - ٧ - تعتبر المسائل التالية مسائل إضافية بالمعنى المقصود من المادة ١٢ (٢، ج) من الشروط العامة ليشملها الرأي أو الآراء التي ستقدم للبنك .

أ - أنه قد تم التفويض باتفاقية المشروع أو المصادقة عليها من قبل السلطة ، وأنها ملزمة قانونا للسلطة طبقا لشروطها ، و

ب - أنه قد تم التفويض باتفاقية القرض الفرعي أو المصادقة عليها من قبل المقرض وإنما ملزمة للمقرض والسلطة طبقا لشروطها .

المادة ٦ - ٣ - يحدد تاريخ ١٩٧٩/٨/٦ . في هذه الاتفاقية لأغراض المادة ١٢ (٤) من الشروط العامة ،

المادة (٧)

ممثلو المقترض ، العناوين

المادة ٧ - ١ - يحدد رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقترض مثالا للمقترض لاهراض المادة ١١ (٣) من الشروط العامة .

المادة ٧ - ٢ - تحدد العناوين التالية لأغراض المادة ١١ (١) من الشروط العامة :
للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط

۵۵۵ . ب .

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان التلغرافي :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

التلخيص : ١٣١٩

للبنك :

البنك الدولي للإسكان والتنمية

• يحدد هنا تاريخ يقارب (٩٠) يوما بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية

١٨١٨ شارع (ح) ، شمال غرب

واشنطن ، ولاية كولومبيا ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الأمريكية

العنوان التلغرافي :

التجار

واشنطن

الفاكس :

٤٤٠٠٩٨ (آي تي تي)

أو ٢٤٨٤٢٣ (آر سي آيه)

٦٤١٤٥ (دابل يو آي) :

وشهادة على ذلك أوعز الفرع بواسطة ممثلهم المفوضين بذلك حسب الأصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية باسمائهم على التوالي ، في ولاية كولومبيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اعتباراً من اليوم والسنة المذكورتين في أول الاتفاقية :

المملكة الأردنية الهاشمية

من قبل

الممثل المفوض عبد الله صلاح

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

من قبل

مدير بنجنتك

نائب الرئيس الاقليمي

اوووبا ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا

الملحق (١)

سحب أموال القرض

١ - تدرج القائمة أدناه فئات البنود التي ستتم من أموال القرض ، وتخصيص مبالغ القرض لكل فئة والنسبة المئوية للنفقات للبنود التي تحول في كل بند :

النسبة المئوية للنفقات الممولة	المبلغ المخصص من القرض (معبّر عنه بمعدل الدولار)	الفئة
٢٥٪	٦٢٠٠٠٠٠٠	(١) خطوط النقل
٢٥٪	٤٣٠٠٠٠٠٠	(٢) المحطات الفرعية ومركز المراقبة
٥٠٪	٣٠٠٠٠٠٠٠	(٣) كهربية الألياف
١٠٠٪ من النفقات الأجنبية	١٠٠٠٠٠٠٠	(٤) خدمات المستشارين
١٠٠٪ من النفقات الأجنبية	٣٠٠٠٠٠٠	(٥) التدريب
	٤٧٠٠٠٠٠٠	(٦) غير مخصص
	١٥٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

٢ - تعني عبارة « النفقات الأجنبية » لأغراض هذا الملحق النفقات بعملية أي بلد غير المقرض للبضائع أو الخدمات التي تزود من أراضي أي بلد غير بلد المقرض .

٣ - احتسبت النسب المئوية للاتفاق طبقاً لسياسة البنك في أن لا يتفق أي من أموال القرض على حساب تسديد الضرائب التي تجب من قبل المقرض أو في أراضيها على البضائع أو الخدمات أو استيرادها أو صنعها أو شرائها أو تزويدها وتحققها ذلك إذا زادت أو نقصت أي ضرائب كالمذكورة فرضت على أي بند يحول من أموال القرض أو فيما يتعلق بذلك فإنه يجوز للبنك بأشعار المقرض أن يزيد أو يخفف النسبة المئوية للاتفاق المطبقة في ذلك الوقت على البند المذكور لكي يتم الالتزام بسياسة البنك السابق ذكرها

٤ - على الرغم من أحكام الفقرة (١) أعلاه لا يجوز أن تتم أية سحبيات فيما يتعلق بالدفعات للنفقات السابقة على تاريخ هذه الاتفاقية ، سوى أنه يجوز إجراء سحبيات لا تتجاوز في مجموعها ما يعادل (٢٠٠٠٠٠٠) دولار فيما يتعلق بالفئة (٤) على حساب الدفعات للنفقات المذكورة قبل ذلك التاريخ ولكن بعد الأول من شهر كانون ثاني ١٩٧٩ .

٥ - على الرغم من تخصيص مبلغ من مبالغ القرض أو النسب المئوية للاتفاق المدرجة في القائمة التي تتضمنها الفقرة (١) أعلاه ، إذا قدر البنك بطريقة معقولة أن المبلغ المخصص حيثل من القرض لأية فئة سيكون غير كاف لتمويل النسبة المئوية المتفق عليها لجميع النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للبنك بأشعار المقرض (١) أن يعيد بالنسبة لتلك الفئة إلى الحد اللازم لتغطية النقص تخصيص أموال القرض المخصصة حيثل لفئة أخرى والتي تكون في رأي البنك غير لازمة لتغطية نفقات أخرى ، و (٢) إذا كانت إعادة تخصيص المذكرة غير كافية لتغطية النقص المقدّر كلياً ، فإنه للبنك أن يخفف النسبة المئوية للاتفاق المطبقة حيثل على النفقات المذكورة لكي يتم الاستمرار في السحبيات الإضافية تحت الفئة المذكورة حتى يتم النفقات بموجبها .

هذا من أصل

٦ - اذا قرر البنك بطريقة معقولة ان شراء اي بند في اية فئة لا يتفق مع الاجراءات المدرجة او المشار اليها في هذه الاتفاقية ، فانه لا يجوز تمويل اية نفقات للبنك المذكور من اموال القرض ويجوز للبنك دون تقييد او تحديد لأي حق او صلاحية او تدبير قانوني يكون له بمقتضى اتفاقية القرض ، ان يلغي باسعار للمقرض ذلك المبلغ من القرض الذي يعتقد البنك بطريقة معقولة انه يمثل مبلغ تلك النفقات التي كانت في غير ذلك مستحقة التمويل من اموال القرض.

الملحق (٢)

وصف المشروع

يتكون المشروع من الاجزاء التالية -

أ - خطوط النقل

بناء ما مجموعه ٢٢٥ كيلو متر تقريبا من خطوط النقل ذات الدورة المزدوجة بقوة ١٠٠ ك ف ب هـ.

(١) جنوب عمان والقطرانة

(٢) القطرانة وغور الصافي عن طريق الكرك.

(٣) القطرانة ، الحسا والرشادية ،

(٤) جنوب عمان والبيادر

ب - المحطات الفرعية

انشاء خمس محطات فرعية من قوة ١٣٢/٣٣/ك ف بقدرة اجمالية تقارب ٢٢١ ام في ايه في القطرانة والكرك وغور الصافي والحسا والرشادية ، وتوسيع المحطات الفرعية في جنوب عمان والبيادر .

ج - مركز مراقبة نظام العمليات

تأسيس مركز لمراقبة النظام في المحطة الفرعية في جنوب عمان بحامل خط قوة وتجهيزات الاتصال التابعة ورسم بياني محاكي يعاد وضعه من محطة الحسا للطاقة وموسع ليشمل مراقبة تسهيلات النقل التي تشمل عليها المشروع.

د - كهربية الاوربا

كهربية حوالي ٣٣ قرية في منطقة الكرك والقرب من غور الصافي في المنطقة الوسطى بواسطة بناء حوالي (٢٥٠) كيلو متر من خطوط التوزيع وحوالي قدرة تبلغ ١٣٢ ام في ايه .

هـ - التدريب

لتدريب موظفي دائرة النقل والتوزيع التابعة للسلطة وكذلك دائرة المحاسبة بمقتضى برنامج تدريب مكون من (٤٠) شهرا/رجل .

ويتوقع ان يتم المشروع في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون اول ١٩٨٢ .

الملحق (٣)

جدول التسديد

تاريخ استحقاق الدفع	دفع رأس المال (معبرا عنه بالدولارات)
كل أول من حزيران وأول من كانون أول	
ابتداء من ١ كانون أول ١٩٨٣	
وحق ١ كانون أول ١٩٩٥	٥٧٥٠٠٠
في حزيران ١٩٩٦	٦٢٥٠٠٠

الحسميات عند التسديد المبكر

تحدد النسب المئوية التالية كحسميات تسحق الدفع عند التسديد قبل استحقاق أي جزء من وأعمال مبلغ القرض بمقتضى المادة ٣ (٥ ، ب) من الشروط العامة .

تاريخ التسديد الحسم

• تمثل الأرقام في هذه الخانة المعادلات بالدولار المحددة لأغراض السحب الى الحد الذي يكون فيه أي جزء من القرض خاضعا للتسديد بعمله غير الدولارات (ارجع الى الشروط العامة ، المادة ٤ (٢) .

نحى الحسين بن علي بن الحسين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) مع الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٧/٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٩

قانون إعادة افراز اراضي قريه الصريح/ محافظة اربد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون إعادة افراز اراضي قرية الصريح / محافظة اربد لسنة ١٩٧٩) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة مدير حيثما وردت في هذا القانون (مدير عام دائرة الاراضي والمساحة) .

المادة ٣ - للمدير ان يقرر إعادة افراز اي حوض او اكثر من اراضي قرية الصريح اذا توفرت الشروط التالية وينشر قراره بإعادة الافراز في الجريدة الرسمية .

أ - اذا قدم له طلب غطي بذلك من يملكون (٧٥ ٪) من مساحة ذلك الحوض على الاقل .

ب - اذا تعهد المالكون بطلبهم بموافقتهم المسبقة على نتيجة إعادة الافراز الذي سيجريه المدير بالطريقة التي يراها مناسبة وذلك من حيث قيمة القطع وشكلها وحددها وموقعها ومساحتها وتخصيصها لكل مالك او مالكين دون ان يكون لاي منهم حق الاعتراض على قرار المدير في تلك الامور .

ج - يوقع الطلب والشهد في القريتين المشار اليهما اعلاه لدى مدير تسجيل اربد .

د - ان لا تكون هناك موانع قانونية او تنفيذية او غير ذلك من الموانع تحول دون إعادة الافراز .

هـ - ان تحقق إعادة الافراز مصلحة لاصحاب الاراضي في ذلك الحوض .

المادة ٤ - أ - يعاد الافراز على اساس الحقوق المدونة في سجلات الاموال غير المنقولة او جدول الحقوق النهائي المنظم وفق احكام قانون تسوية الاراضي والمياه الساري المفعول حين تقديم الطلب .

ب - يراعى عند إعادة الافراز التعادل بين قيمة الارض موضوع الافراز وبعده ومقدار المساحة ما امكن ذلك

المادة ٥ - تنقل جميع الوقوعات والنفوذ واشارات الحيز والتأمين والمنع من التصرف واية حقوق اخرى مترتبة على اصحاب الاراضي قبل افرازها وتدون في صحائف السجل للقطع المعاد افرازها كما كانت في السابق

المادة ٦ - يمين المدير مأمورا للافراز او اكثر لاجراء عملية إعادة الافراز، وعلى المأمور مراعاة مايلي :-

أ - ان يعمل على ان تكون الاشياء الثابتة كالابنية والاشجار والآبار والكهوف واقعة ضمن القطع المخصصة للمالكينها ما امكن ذلك .

ب - اذا وقع اي من الاشياء الثابتة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في ارض خصصت للمالك آخر غير صاحبها بعد إعادة الافراز تقع بشأنها الاجراءات التالية :-

١ - يقوم مأمور الافراز المفوض بالاشتراك مع شخصين من اهل الخبرة يعينهما بتقدير قيمة الاشياء الثابتة ويطلب من المالك الجديد للارض دفع هذه القيمة . اما لو كانت الاشياء الثابتة موضوعة تأمينا للدين فتجري تسوية الثمن المقدر بموافقة الدائن .

٢ - يبلغ مالك الاشياء الثابتة نسخة من تقرير اللجنة بتقدير قيمتها ويحق له الاعتراض عليها لدى المدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ تقرير اللجنة ويكون قرار المدير بهذا الشأن قطعيا وغير قابل للطعن لدى اي جهة من الجهات القضائية والادارية .

المادة ٧ - بعد الاعلان عن إعادة افراز اي حوض من اراضي قرية الصريح لا يجوز لاي من مالكي الاراضي في ذلك الحوض احداث اي ابنية او انشاءات جديدة في ارضه او ادخال اي تحسينات فيها او فيما هو قائم عليها من ابنية وانشاءات حتى اعلان انتهاء عملية إعادة الافراز وفي حالة مخالفة احكام هذه المادة لا تدفع للمالك قيمة مثل تلك الابنية والانشاءات كما لا يحق له المطالبة باي تعويض عنها باي صورة من الصور اذا وقعت في ارض خصصت لشخص آخر نتيجة إعادة الافراز .

المادة ٨ - بعد الانتهاء من اعمال واجراءات إعادة افراز الاراضي في اي حوض في قرية الصريح تطبق الاحكام التالية :-

أ - تنظم للاراضي التي اعيد افرازها جدول يسمى (جدول إعادة الافراز) ويصبح هذا الجدول قطعيا بعد تصديق المدير عليه ولا يجوز الطعن فيه لدى اي جهة من الجهات القضائية او الادارية .

ب - للمدير قبل التصديق على (جدول إعادة الافراز) ان يصحح اي خطأ مادي او حسابي او صوري كتابي وقع فيه .

ج - تعتبر جميع القيود المتعلقة بالاراضي التي اعيد افرازها في سجلات الاموال غير المنقولة ملغاة بعد تصديق المدير على (جدول إعادة الافراز) ، الخاص بتلك الاراضي .

المادة ٩ - أ - بعد التصديق على (جدول إعادة الافراز) ينظم المدير جدولا يسمى (جدول التسجيل الجديد) يثبت عن (جدول إعادة الافراز) وتدون فيه القيمة التسجيلية للقطع الاصلية كما كانت في جدول التسجيل السابق لها .

ب - ينشر الاعلان عن فتح (جدول التسجيل الجديد) في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين حليتين وبواسطة الاذاعة وتعلق نسخة منه في مبنى بلدية الصريح ويبلغ غنائم قرية الصريح بتاريخ فتح الجدول المذكور مقابل التوقيع على نسخة الاعلان التي يتوجب حفظها في دائرة التسجيل .

المادة ١٠ - تفتح صحائف سجل جديدة في دائرة التسجيل المختصة ، وتستبدل سندات التسجيل القديمة للاراضي المفرزة بسندات تسجيل جديدة استنادا الى جدول تسجيل إعادة الافراز وتستوفي الرسوم القاولية عن ثمن السندات بموجب البند (٨) من الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي المتعلق برسوم الافراز بين الشركاء ، او اي تعديل يحل محله وعلى اساس القيمة المسجلة للاراضي قبل إعادة الافراز .

كل من اشغلي

المادة ١١ - للمدير ان يقوم بحجز القطع التي اعيد افرازها حتى يتم دفع رسوم الافراز المترتبة عليها .

المادة ١٢ - اذا تبين للمدير نتيجة اعادة الافراز وجود اخطاء سابقة سواء كان ذلك في تثبيت الحدود على الخارطة او في ربطها نتيج عنه خطأ في المساحة جاز له اذا اقتنع بذلك ان يقوم بتصحيح هذه الاخطاء بدون الرجوع الى اي جهة اخرى وبكون قراره بذلك قطعيا .

المادة ١٣ - ينتهي العمل بهذا القانون بعد مرور خمس سنوات على نفاذه .

المادة ١٤ - تلغى احكام اي قانون او تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٩/٧/٨

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير
لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة	السياحة والآثار	الاملا	الخارجية والدفاع
احمد عبد الكريم الطراونة	غالب بركات	عدنان ابو حوده	مضر بدران
وزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير	وزير الانتساب والتعمير ووزير
التبوين	والمختصات الاسلامية	المعمل	دولة للشؤون الخارجية
مروان القاسم	كامل الشريف	مصام المجلوني	حسن ابراهيم
وزير	وزير	وزير الشؤون	وزير
الصناعة والتجارة	التجارة والشباب	البلدية والتربية	الصحة
نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة
وزير	وزير	وزير	وزير
المراسلات	الزراعة	النقل	الاشغال العامة
سميد التل	وزير التربية والتعليم بالوكالة	علي سحيبات	سميد ينيو
	حكيت السكاك		محمد الدباس

نح الحسين بن طلال

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٧/٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٦) من القانون الاصلي بالغاء عبارة :

(عميد ستان كحد ادنى وست سنوات كحد اعلى) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بالمباراة التالية : (عميد لما فوق اربع سنوات)

المادة ٣ - تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (حتى ست) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (عشر) .

١٩٧٩/٧/٨

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير
لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة	السياحة والآثار	الاعلام	الخارجية والدفاع
احمد عبدالكريم الطراونة	غالب بركات	عدنان ابو حوده	مضر بدران
وزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير	وزير الانتساب والتعمير ووزير
التبوين	والمختصات الاسلامية	المعمل	دولة للشؤون الخارجية
مروان القاسم	كامل الشريف	مصام المجلوني	حسن ابراهيم
وزير	وزير	وزير الشؤون	وزير
الصناعة والتجارة	التجارة والشباب	البلدية والتربية	الصحة
نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة
وزير	وزير	وزير	وزير
المراسلات	الزراعة	النقل	الاشغال العامة
سميد التل	وزير التربية والتعليم بالوكالة	علي سحيبات	سميد ينيو
	حكيت السكاك		محمد الدباس

مكتبة الملك الحسين

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ك) من المادة (٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة (او اجرور العمل الاضائي) : (او على حساب المشاريع او الامانات او التأمين الصحي او الخصصات المفتوحة) .

١٩٧٩/٧/١٨

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع بالوكالة
وزير التربية والتعليم وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام الحجازي

وزير الشؤون وزير الاوقاف والشؤون
وزير الانشاء والتعمير وزير
دولة لشؤون الخارجية
عصام المجلوني حسن ابراهيم احمد عبد الكريم الطراونة

وزير الصناعة والتجارة
وزير الشؤون وزير البلدية والتربية
وزير الصحة الداخلية
نجم الدين الدجاني الشريف فواز شرف ابراهيم ايوب عبد الرؤوف الروابدة سليمان عرار

وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة ووزير
النقل بالوكالة
سعيد التسل حكمت السكاك محمد التباس

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة البند (هـ) التالي اليها :-
« اطباء غريبيو كليات الطب الاردنية الرسمية »

١٩٧٩/٧/١٨

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع بالوكالة
وزير التربية والتعليم وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام الحجازي

وزير الاوقاف والشؤون وزير الانشاء والتعمير وزير
التأمين والمقنسات الاسلامية
دولة لشؤون الخارجية
عصام المجلوني حسن ابراهيم احمد عبد الكريم الطراونة

وزير الصناعة والتجارة
وزير الشؤون وزير البلدية والتربية
وزير الصحة الداخلية
نجم الدين الدجاني الشريف فواز شرف ابراهيم ايوب عبد الرؤوف الروابدة سليمان عرار

وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة ووزير
النقل بالوكالة
سعيد التسل حكمت السكاك محمد التباس

نظام موظفي مؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٧/١١ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٩

نظام موظفي مؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٢٢) من قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

الفصل الاول

التعريف ومجال التطبيق

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المحددة لها ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

المؤسسة : مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
المجلس : مجلس ادارة المؤسسة .
المدير العام : مدير عام المؤسسة .
اللجنة : لجنة شؤون الموظفين التي تؤلف وفق احكام هذا النظام .
الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في احدى الوظائف المدرجة في ملاك المؤسسة .

الموظف الفني : وتشمل الطيارين والمهندسين المرخصين والفنيين المرخصين من الطيران المدني والمضيفين والمضيفات لغايات احكام هذا النظام .

الملاك : مجموع الوظائف المقررة في الدرجات المنصوص عليها في هذا النظام .
المالكة : زوجة الموظف واولاده والذاه المسؤول عن اعالئهم فعلا .

المادة ٣ - أ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا النظام والفقرة (ب) من هذه المادة تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من موازنة المؤسسة باستثناء الموظفين بعقود فتطبق عليهم احكام هذا النظام بالقدر الذي لا يتعارض فيه مع الشروط المنبثقة في عقود استخدامهم .

ب - لا تسري احكام المواد المتعلقة بالتعيين والترقيع والدرجات والرواتب والملاوات والزيادات السنوية وعلاوات السفر والدورات التدريبية الواردة في هذا النظام على الموظف الفني والمتقاضي عليهم في هذا المجال لتعليمات التي يصدرها المجلس .

المادة ٤ - أ - تطبق احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على موظفي المؤسسة في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - تحقيقاً للغايات المقصودة في الفقرة (أ) من هذه المادة . يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس المدير العام صلاحيات الوزير ويمارس النائب الاداري للمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة .

الفصل الثاني ملاك المؤسسة

المادة ٥ - أ - يقسم موظفو المؤسسة الى :

١ - موظفين معصنين : وهم الذين يعينون بوظائف دائمة مصنفة وفقاً للدرجات المبينة في المادة (٧) من هذا النظام .

٢ - موظفين فنيين .

٣ - موظفين بعقود : وهم الذين يعينون بوظائف لمدة محددة بموجب عقود للقيام بأعمال وسهام تتميز بالاختصاص والخبرة .

المادة ٦ - أ - يعين الموظفون المصنفون في الدرجة الاولى والثانية بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام وتوصية اللجنة .

ب - يعين الموظفون المصنفون في الدرجات الاخرى بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .
ج - يعين الموظفون بعقود والموظفون الفنيون وتحدد رواتبهم وسائر حقوقهم المالية والجهة التي تتولى تعيينهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٧ - أ - تحدد درجة الموظف المصنف وراتبه وزياداته السنوية على النحو التالي :

الدرجة	ادنى مربوطها	اعلى مربوطها	الزيادة السنوية
الخصوصي (المدير العام)	٣٣٠	٤٨٠	بالدنانير
الاولى	١٩١	٢٦٣	١٥٠٠٠
الثانية	١٣٤	١٨٣٥٠٠	٨٠٠٠
الثالثة	٩٣	١٢٩	٥٠٠٠
الرابعة	٦٤	٨٨٥٠٠	٤٥٠٠
الخامسة	٤٥	٦٠٠٠٠	٣٥٠٠
السادسة	٣٥	٤٣٠٠٠	٢٠٠٠

ب - تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة اعتباراً من ١٩٧٩/١/١ .

ج - يقرر المجلس عدد الوظائف المصنفة في كل درجة بناء على تنسيب المدير العام .

د - في حالة وصول الموظف الى أعلى مربوط الدرجة التي يشغلها وليس بالإمكان ترفيعه الى درجة أعلى لاي سبب كان من الاسباب فيمنح زيادته السنوية كما هي مقررة لدرجته لمدة أضعافها خمس سنوات .

هذا من اشغلي

المادة ٨ - يعين الموظفون غير الفنيين من غير الاردنيين بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٩ - تمنح للموظف شهرياً العلاوة الشخصية والعلاوة العائلية المنصوص عليها في نظام العلاوات الموحدة للموظفين في الحكومة المعمول به .

المادة ١٠ - أ - تؤلف في المؤسسة لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) على الوجه التالي :

- ١ - النائب الاداري للمدير العام
- ٢ - نائب المدير العام للدائرة ذات العلاقة
- ٣ - نائب آخر للمدير العام يسميه المدير العام

ب - تختص اللجنة بتقديم التنسيب في الامور التالية :

١ - تعيين الموظفين المصنفين وترقيتهم وتعديل رواتبهم وانهاء خدماتهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم .

٢ - أي مهام أخرى يميلها المدير العام على اللجنة مما يدخل ضمن صلاحياته بمقتضى أحكام القانون او هذا النظام .

ج - للجنة تشكيل لجان فرعية متخصصة للتحقيق في القضايا المالة عليها ولتقديم التوصيات بشأنها للجنة .

د - تصدر قرارات اللجنة بالايجاع او بالاكثريه واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايسره رئيس اللجنة .

الفصل الثالث

تعيين الموظفين

المادة ١١ - يشترط فمين يعين في احدى وظائف المؤسسة ان يكون :

أ - اردنياً

ب - قد اكمل السنة الثامنة عشرة من عمره ويدرج عمر الموظف في قرار تعيينه لأول مرة ويثبت عمره بشهادة ميلاده أو أية وثيقة صادرة عن دائرة الاحوال المدنية، واذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته، ويحسب عمر الموظف وسنوات خدمته وحساب المدد المنصوص عليها في هذا النظام على أساس التقويم الشمسي .

ج - لائقاً صحياً بقرار من اللجنة الطبية التي يمتثلها المجلس .

د - متمتعاً بحقوقه المدنية غير محكوم عليه بعقوبة (باستثناء الجرائم السياسية) أو بعقوبة مخلة بالشرف كالسرقة أو الاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة أو أية جريمة أخرى مخلة بالاخلاق العامة .

هـ - حسن السلوك والسمة .

و - حائزاً على المؤهلات العلمية والخبرات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة التي سيخضع فيها لشرطة ان يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة .

المادة ١٢ - لا يجوز ان يعين اصحاب المؤهلات المبينة في ادناه في الوظائف المصنفة بدرجات ورواتب تزيد عن الدرجات والرواتب التالية :-

- أ - حاملوا شهادة الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها في ادنى مربوط الدرجة السادسة .
- ب - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها سنة واحدة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها براتب الستة الثالثة من الدرجة السادسة .
- ج - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها سنتان بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها في ادنى مربوط الدرجة الخامسة .
- د - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او مايعادلها براتب الستة الرابعة من الدرجة الخامسة .
- هـ - خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون الشهادة الجامعية الاولى (البكالوريوس او الليسانس) مهما كانت مدة دراستهم في ادنى مربوط الدرجة الرابعة .
- و - خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة دبلوم الدراسات العليا بعد الحصول على الشهادة الجامعية الاولى براتب الستة الثالثة من الدرجة الرابعة .
- ز - خريجو الجامعات والكليات العالية الذين يحملون شهادة الماجستير براتب الستة الخامسة من الدرجة الرابعة .
- ح - حاملو شهادة الدكتوراة براتب الستة الخامسة من الدرجة الثالثة .

المادة ١٣ - يجوز الاخذ بالخبرة العملية بعين الاعتبار في تحديد درجة او راتب المرشح لاي وظيفة في المؤسسة شريطة ان تكون الخبرة مما يتطلبها العمل في المؤسسة وان يعتمد في ذلك التحديد ، المؤهل العلمي الاخير او الخبرة اللاحقة لاي مؤهل علمي سابق ايما افضل لمصلحة في التعيين .

المادة ١٤ - أ - في حالة عدم وجود وظيفة شاغرة من الدرجة التي يستحقها المرشح ليجوز ان يعين في اعل مربوط الدرجة الأدنى مباشرة على ان يشار الى ذلك في قرار التعيين وان يرفع للدرجة الاعلى عند شغور الوظيفة في تلك الدرجة .

ب - يجوز ان يتقاضى الموظف راتبه من اصل راتب الدرجة الاعلى مباشرة دون ان يكسبه ذلك اي حق في الترفيع فيها .

المادة ١٥ - أ - عند تعيين الموظف في المؤسسة يكون تحت التجربة لمدة ستة اشهر ويصبح الموظف متبعاً بالخدمة اذا لم يصدر قرار بانتهاء خدماته انشاء مدة التجربة وتعتبر مدة التجربة جزءاً من خدمة الموظف الفعلية .

ب - يجوز انتهاء خدمة الموظف خلال مدة التجربة لعدم كفايته او سوء سلوكه وذلك بقرار من المرجع المختص بالتعيين ولا يحق له المطالبة بأي تعويض نتيجة لذلك ، كما لايجوز اعادة تعيينه مرة اخرى اذا ثبتت خدماته لسوء سلوكه .

ج - اذا احيد تعيين الموظف الذي لم يكمل مدة تجرته الاولى ليجب ان يوضع تحت التجربة من جديد كما يوضع تحت التجربة مجدداً كل من امضى خارج المؤسسة مدة تزيد عن ثلاث سنوات .

هذا من الشرائع

الفصل الرابع

الزيادة والترقية والمكافأة

المادة ١٦- يستحق الموظف زيادته السنوية عند حلول ميعادها إذا لم يصدر قرار بحجبها عنه وذلك بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة ورؤسائه المباشرين.

المادة ١٧- يجري اعداد التقارير السنوية من عمل وسلوك جميع الموظفين حسب النماذج المقررة وتقدر كفاءة الموظف بأحدى التقديرات التالية:

ممتاز جيد جدا، جيد، متوسط، ضعيف.

المادة ١٨- لا تمنح الزيادات السنوية إلا لمن حصل على تقدير جيد على الأقل.

المادة ١٩- يجوز للمدير العام بناء على تنسيب الرؤساء المباشرين وتوصية اللجنة ان يمنح الموظف الذي يبدي جدارة في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة كما هي مقررة لدرجته شريطة ان يكون قد ورد عنه تقريران سنويان متتاليان من رئيسه المباشر بدرجة ممتاز على ان لا يحصل على اكثر من زيادتين اضافيتين خلال مكوته في الدرجة الواحدة.

المادة ٢٠- يتم ترقية الموظفين بقرار من المرجع المختص بالتعيين بناء على تنسيب اللجنة.

المادة ٢١- أ - يجوز ترقية الموظف من درجة الى درجة شاغرة اعلى اذا كان مستوفيا الشروط التالية:

١ - ان يكون قد امضى في خدمة المؤسسة سنتين على الأقل.

٢ - ان يكون اخر تقرير سنوي ورد عنه بتقدير جيد جدا.

٣ - ان يكون راتبه الشهري راتب السنة الرابعة من الدرجة التي يشغلها على الأقل.

ب- يحسب راتب المنة الرابعة من اي درجة كما يلي:

راتب ادنى مربوط الدرجة مضافا اليه الحد الاقصى لثلاث زيادات سنوية حادية.

ج - يراعى في تقييم عمل اي موظف لغايات ترفيعه المؤهلات العلمية الحاصلة عليها والكفاءة في العمل والاقدمية في الدرجة.

المادة ٢٢- أ - ينه الموظف الذي يرد عنه تقرير بدرجة متوسط وينذر الموظف الذي يرد عنه تقرير بدرجة ضعيف ويطلب منهما تلاقي تقصيرهما وتحسين عملهما.

ب- يستغنى عن خدمات الموظف اذا ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بتقدير ضعيف واقتضت اللجنة بهذا التقدير.

المادة ٢٣- اذا كان الموظف عالما الى المحكمة او اللجنة كمجلس تأديبي فلا ينظر في ترفيعه اذا كان مستحقا للترقية الا بعد صدور القرار النهائي في قضيته على ان تترك احدى الدرجات التي يمكن ترفيعه اليها شاغرة الى ان يبت في قضيته ، فاذا قرر عدم اتخاذ اجراءات تأديبية بحق او برىء من التهمة الجزائية المستندة اليه نظر في ترفيعه واعتبر تاريخ ترفيعه من تاريخ ترفيع الموظفين الذين يتساوون معه في حق الترفيع اذا كان ترفيعهم قد تم قبل البت في قضيته.

المادة ٢٤- اذا حصل الموظف على مؤهل علمي جديد اعلى من المؤهل الذي يحمله ويتصل مباشرة بعمل المؤسسة فيجوز للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة منح للموظف الراتب المقرر للشهادة التي حصل عليها حسب احكام هذا النظام اذا كان الراتب الذي يتقاضاه اقل من راتب الشهادة اما اذا كان مساويا للراتب المقرر لتلك الشهادة او يزيد عنه فيجوز منحه مايلي:

١ - زيادة سنوية واحدة اذا حصل على شهادة تخصص مدتها سنة واحدة على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او البكالوريوس او الدبلوم.

٢ - زيادتين سنويتين اذا حصل على شهادة الماجستير شريطة ان لا يكون قد حصل على زيادة الدبلوم المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة والا فيعطى زيادة سنوية واحدة:

٣ - ثلاث زيادات سنوية اذا حصل على شهادة الدكتوراة شريطة ان لا يكون قد حصل على زيادات الدبلوم والماجستير المقررة في البندين (١ و ٢) من هذه المادة. أما اذا كان الموظف قد حصل على ذلك فيمنع فرق عدد الزيادات بحيث لا يتجاوز مجموع ما يمنح له ثلاث زيادات.

المادة ٢٥- أ - يجوز منح الموظف زيادة سنوية واحدة في أي من الحالتين التاليتين:

١ - اذا اكل بنجاح دورة تدريبية تتصل بطبيعة عمله لا تقل مدتها عن أربعة أشهر أو ما يعادلها أو (١٩٢) ساعة تدريبية فعلية أو ما يعادلها من الساعات المعتمدة.

٢ - اذا حضر دورة تدريبية أو أكثر تتصل بطبيعة عمله لمدة لا تقل عن ستة أشهر أو ما يعادلها ولا يتطلب اشتراكه فيها اجتيازه امتحانات أو اختبارات مقررة وأثبت أنه دائم ملا يظل عن ٨٠٪ من مدة الدورة أو الدورات.

ب- لغايات هذه المادة تعني عبارة الساعة المعتمدة وحدة دراسية تدريبية تتكون من ست عشرة ساعة دراسية تدريبية صافية مقررة في منهج الدورة أو (البرنامج) وتتطلب دراسة خارجية مرافقة تعادل اثنتين وثلاثين ساعة.

المادة ٢٦- أ - تصرف للمدير العام ولجميع الموظفين في المؤسسة مكافأة تعادل رواتبهم وعلاواتهم من شهرين في السنة ، يدفع نصفها الاول في نهاية شهر حزيران ونصفها الثاني في نهاية شهر كانون أول من كل سنة.

ب- لا تصرف هذه المكافأة من المدة التي لا يتقاضى المدير العام أو الموظف عنها راتبا لاي سبب كان اذا زادت هذه المدة عن شهر واحد.

الفصل الخامس

واجبات الموظف وسلوكه

المادة ٢٧- يجب على الموظف :-

أ - أن يقوم بوظيفته التي يشغلها ، وأن يكرس أوقات الدوام الرسمي لعمل منتج ، ويجوز تكليفه بالعمل أكثر من ساعات العمل المحددة أو بالعمل أيام العطل الرسمية اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ،

كل من اشغلى

- ب - أن يتصرف بأدب وكياسة في صلاته برؤسائه وزملائه ومرؤسيه وفي تعامله مع الجمهور ، ويجتاز في جميع الاوقات على شرف الوظيفة وحين سمعتها .
- ج - أن ينفذ الاوامر والتوجيهات التي يصدرها اليه رؤساؤه ، ويؤدي واجباته بدقة ونشاط وسرعة وأمانة ، وأن يراعي التسلسل الاداري في الاتصالات الوظيفية .
- د - أن يتوخى في عمله المحافظة على مصالح المؤسسة ويمتلكها وأمرها وعدم التفريط بأي من حقوقها ، وأن يبلغ رئيسه المباشر عن كل تجاوز أو اهمال أو اجراء يضر بمصلحة المؤسسة .
- هـ - أن يقدم اي اقتراحات مفيدة لتحسين طرق العمل ورفع مستوى الاداء في المؤسسة .
- و - أن يرتدي أثناء العمل اللباس الرسمي المقرر ويحافظ عليه ويظهر بالمظهر اللائق .
- ز - أن يبلغ الادارة عن أي تغيير في عنوانه المدون في طلب استخدامه .
- ح - أن لا يسلك أي سلوك من شأنه الاساءة لسمعة المؤسسة كتساضي المخدرات والاتجار بها والاثيان بأعمال المراهات والقمار وأي سلوك شائن آخر .

المادة ٢٨ - يحظر على الموظف :-

- أ - أن يترك العمل أو أن يتوقف عنه لأي سبب من الاسباب دون اذن من رئيسه .
- ب - أن يقضي بأية معلومات أو ايضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها الا باذن رسمي أو صدرت بشأن سيرتها تعليقات خاصة ، وأن يحتفظ لنفسه بأية وثيقة أو مخبرة أو صورة أو نسخة تتعلق بذلك .
- ج - أن ينتمي الى أي حزب من الاحزاب السياسية أو أن يشترك في أية تظاهرات أو اضرابات أو له اجتماعات حزبية او سياسية أو دعايات انتخابية (باستثناء دعايات انتخابية لتقايته أو جميعه) أو أن يعقد اجتماعات لتقادات اعمال الحكومة ، أو أن يشترك بأية صورة من الصور في نشاط يهدف الى تخريب تلك الغايات .
- د - أن يوزع مطبوعات سياسية أو أن يوقع عرائض أو رسائل من شأنها النيل من سمعة الحكومة وهيبتها .
- هـ - أن يكون محررا مسؤولا لمطبوعة دورية أو موقوته أو أن يشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في ادارتها الا اذا كانت المطبوعة تصدرها المؤسسة أو أي دائرة من دوائر الحكومة .
- و - أن يستغل وظيفته وصلاحياته فيها لمنفعة أو ربح شخصي .
- ز - أن يقبل هدايا أو اكراميات أو منحا من أصحاب المصالح الذين لهم علاقة أو ارتباط مالي بالمؤسسة .
- ح - أن يقبل أي عمل خارج عن نطاق اعماله الرسمية الا بتصريح من المدير العام .

الفصل السادس

النقل والتكليف والانتداب والاعارة

المادة ٢٩ - للمدير العام بناء على تنسيب مدير الدائرة المختصة أن ينقل أي موظف من وظيفة الى أخرى من نفس المستوى ونفس الدرجة والراتب ، أو من مركز عمله الى مركز عمل آخر داخل المملكة أو خارجها ولها لطلبات العمل ومصلحة المؤسسة ، كما وللمدير الدائرة أن يجري التنقلات اللازمة ضمن دائرته داخل المملكة فقط

المادة ٣٠ - للمدير العام أو أي مدير ذي علاقة عند شغور وظيفة أو غياب موظف لأي سبب من الاسباب تكليف موظف آخر للقيام بذلك العمل أثناء الدوام الرسمي وذلك بالإضافة الى وظيفته الاصلية . ولا يتقاضى الموظف المكلف أي علاوات أو مكافآت لقاء قيامه بالاعمال الاضافية التي كلف بها .

المادة ٣١ - أ - للمدير العام انتداب أي موظف للعمل في إحدى الدوائر الحكومية أو المؤسسات العامة الرسمية على أن لا تتجاوز مدة الانتداب سنة واحدة .

ب - يتقاضى الموظف المنتدب رواتبه وعلاواته ومكافآته المستحقة من المؤسسة .

المادة ٣٢ - أ - يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام أن يقرر اعارة أي موظف الى أي حكومة أخرى أو منظمة دولية أو اقليمية أي مؤسسة عامة داخل المملكة أو خارجها بناء على طلبها وبعد موافقة الموظف .

ب - يقرر المجلس مدة الاعارة وشروطها الاخرى ، على أن لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات ، ولا يجوز اعارة الموظف مرة أخرى بعد تلك المدة الا بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء اعارته الاخيرة .

ج - تضاف مدة الخدمة التي يقضيها الموظف معارا الى مدة خدمته في المؤسسة كما تحسب هذه المدة أيضا من حيث استحقاق الزيادة السنوية والترقية .

د - لا يتقاضى الموظف المعار من المؤسسة طيلة مدة اعارته أي جزء من راتبه ولا أية علاوة أو مكافأة ولا يستحق أية اجازات عن مدة الاعارة .

هـ - عند انتهاء مدة الاعارة يعاد الموظف الى وظيفة مناسبة براتب يعادل ما كان يستحقه لو لم تجر اعارته .

و - لا يخضع الموظف المعار طيلة اعارته لنظام صندوق الادخار .

الفصل السابع

الدوام والاجازات

المادة ٣٣ - يجوز تكليف الموظف بالقيام بعمل اضافي بعد أوقات الدوام الرسمي اثناء مكافأة يقررها المدير العام حسب التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٣٤ - اذا اضطر الموظف للتغيب عن العمل بعذر مشروع فعليه أن يعلم رئيسه المباشر بذلك فوراً سواء شفهياً أو هاتفياً أو بريقاً أو كتابياً قبل تقضاء يوم العمل التالي على تغيبه ، وأن يثبت حديثه الهاتفي أو الشفهي أو بريقته بتعبئة النموذج المقرر لهذه الغاية فور عودته الى عمله .

المادة ٣٥ - أ - يعتبر الموظف فاقدا لوظيفته اذا تغيب عن عمله الرسمي دون سبب مشروع (١٥) خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة أو (٧) سبعة أيام متوالية .

ب - لا يستحق الموظف أي راتب أو علاوات أو مكافآت عن المدة التي يتغيب فيها عن عمله الرسمي دون سبب مشروع .

المادة ٣٦ - يستحق الموظفون اجازة عن كل سنة حسب التفصيل التالي :

- أ - المدير العام ، الاولى والثانية : (٢٦) يوم عمل .
- ب - موظفو الدرجة الثالثة والدرجة الرابعة : (٢٢) يوم عمل .
- ج - موظفو الدرجة الخامسة والدرجة السادسة : (١٨) يوم عمل .

المادة ٣٧ - أ - تحسب الاجازة العادية السنوية التي يستحقها الموظف ابتداء من اول كانون الثاني من كل سنة على تاريخ التعيين ويستحق الموظف اجازة نسبية عن المدة الواقعة بين تاريخ تعيينه والحادي والثلاثين من شهر كانون اول من تلك السنة .

ب - لا يجوز جمع الاجازات السنوية المستحقة لأكثر من سنتين .

ج - يستحق الموظف الاجازة عن المدة التي امضاها في الخدمة ولا يستحق الموظف الاجازة عن المدة اللاحقة لتاريخ تقديم طلب الاجازة ، غير أنه يجوز في الحالات الاضطرارية منح الموظف الاجازة عن المدة اللاحقة على أن تحسب تلك المدة عن اجازة السنوية المستحقة لنهاية السنة .

المادة ٣٨ - أ - يمنح للمدير العام اجازة السنوية بموافقة المجلس .

ب - يمنح الموظف اجازته السنوية بقرار من مدير الدائرة ذات العلاقة .

ج - يجب تقديم طلب الاجازة قبل اسبوع على الاقل من تاريخ بدئها .

المادة ٣٩ - يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في المؤسسة لاي سبب كان ماعدا العزل أو فقد الوظيفة بدلا بمقابل الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها عند انتهاء خدمته ، ويؤدي هذا البدل دفعة واحدة عند انفكاك الموظف عن العمل . واذا اعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة فتقطع من رواتبه المبالغ التي يكون قد استوفها عن المدة الباقية من الاجازة .

المادة ٤٠ - للمدير العام استدعاء للموظف من اجازته العادية قبل انقضاء مدتها وتحمل المؤسسة نفقات عودته بوسيلة السفر المسموح بها سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها .

المادة ٤١ - أ - للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة منح الموظف اجازة دراسية بدون راتب او علاوات او مكافآت لاثريد مدتها من سنتين ولا يتفقد خلال تلك المدة من تعاميات السفر الخارجية او المخفضة ، على أن يثبت بعد عودته التحاقه بالدراسة خلال تلك المدة والاعتبار فاقدا لوظيفته من تاريخ بدء الاجازة .
ب - تعتبر الاجازة الدراسية جزءا من خدمة الموظف الفعلية كما تحسب مدة الاجازة من حيث استحقاق الزيادة السنوية أو الترقيع .

المادة ٤٢ - أ - يمنح للموظف اجازة مرضية بموجب تقارير طبية صادرة عن المرجع الطبي المعتمد من قبل المؤسسة أو مصادقة منه ولا تحسم من اجازته العادية شريطة ان لا تزيد عن سبعة ايام بجمعة او منفردة خلال العام الواحد .

ب - اذا لم يشف الموظف بعد اجازته المرضية فيحال الى اللجنة الطبية المعتمدة من قبل المؤسسة لتعديله اجازته المرضية للمدة التي يراها ضرورية .

المادة ٤٣ - أ - يتقاضى الموظف الاجازة مرضية راتبه كاملا مع العلاوات عن الشهور الاربعة الاولى ونصف راتبه مع نصف العلاوات عن الشهور الاربعة التالية ويعتبر بدء مدة الاجازة من التاريخ الذي تحده اللجنة الطبية المعتمدة من قبل المؤسسة .

ب - اذا لم يشف الموظف من مرضه بعد انتهاء مدة الثانية شهور المذكورة فتعاد معاينته من قبل اللجنة الطبية المعتمدة من قبل المؤسسة فاذا وجد بعد معاينته مرة ثانية أن مرضه غير قابل للشفاء فتنتهي خدماته بقرار من المرجع المختص .

ج - اذا وجدت اللجنة الطبية المعتمدة من قبل المؤسسة لدى معاينتها للموظف مرة ثانية أن مرضه قابل للشفاء ولكنه ليس قادرا على استئناف عمله بعد فيجوز بناء على تنسيب المدير العام وموافقة المجلس تمديد اجازته المرضية لمدة اخرى لا تتجاوز اربعة اشهر بنصف الراتب ونصف العلاوات بعد الاشهر الثانية الاولى واذا لم يشف الموظف خلال هذه المدة ولم يصبح قادرا على استئناف عمله تنتهي خدماته حكما لعدم لياقته الصحية .

المادة ٤٤ - تستحق الموظفة الحامل اجازة امومه اقصاها ٤٠ يوما براتب كامل مع العلاوات ولا تعتبر هذه الاجازة جزءا من الاجازة العادية أو المرضية .

المادة ٤٥ - في الحالات الطارئة وعندما يكون الموظف قد استعمل كامل اجازته العادية السنوية فيجوز للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة منح الموظف اجازة عرضية براتب كامل مع العلاوات لمدة اقصاها (١٤) يوما في السنة كما يجوز منحه اجازة بدون راتب أو علاوات لمدة لا تزيد عن شهرين في السنة .

المادة ٤٦ - يمنح الموظف الذي يؤدي فريضة الحج اجازة لا تزيد مدتها عن (٢١) يوما براتب كامل مع العلاوات بالإضافة الى الاجازة العادية التي يستحقها على ان لا يتفقد الموظف من هذه الاجازة الا مرة واحدة طوال مدة خدمته في المؤسسة .

المادة ٤٧ - اذا استدعي الموظف للخدمة العسكرية فيطبق عليه أحكام قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية المعمول به .
المادة ٤٨ - تسري أحكام الاجازات المرضية والدراسية واجازة الحج على المدير العام .

الفصل الثامن

المعالجات الطبية

المادة ٤٩ - أ - تؤمن المؤسسة لموظفيها وعائلاتهم الخدمات الطبية والعلاجات اللازمة بالشروط والتكاليف التي يقررها المجلس من حين الى آخر .

وللمؤسسة من اجل تأمين هذه الخدمات التعاقد مع مديرية الخدمات الطبية الملكية أو أي مستشفى أو هيئة طبية غيرها . وعلى الموظفين وعائلاتهم التقيد بالتعليمات التي تصدر بناء على هذا التعاقد كما وتؤمن المؤسسة لموظفيها في خارج المملكة ولعائلاتهم الخدمات الطبية والعلاجات اللازمة .

ب - في الحالات المستعجلة التي يصدق المرجع الطبي المعتمد هذه الصفة لها ويضطر الموظف فيها أو أحد المستفيدين للمعالجة في غير ذلك المرجع فيجوز للنائب الاداري للمدير العام أن يقرر صرف نفقات المعالجة اذا لم تتجاوز ١٠٠ دينار ويصدق من المدير العام ما زاد على هذا المبلغ .

ج - على الرغم مما ورد بالفقرة - ب - من هذه المادة يتحمل الموظف النفقات والكلفة العادية على الاثني : -

١ - الاطراف الاصطناعية

٢ - العيون الاصطناعية .

٣ - المعادن الثمينة للاسنان .

٤ - النظارات الطبية والساعات وآية لوازم واجهزة مشابهه .

مكتبة من الأدبيات

الفصل التاسع

أجور الانتقال والسفر وبدلات الاغتراب والضيافة

المادة ٥٠ - أ - تؤدي للموظف عند تعيينه لأول مرة أو عند نقله من مكان إلى آخر أجور انتقاله وأفراد أسرته وأجور نقل أمتعته البيتية من مركز إقامته أو وظيفته إلى المركز الذي عين به أو نقل إليه وفقا لترتيب التالي :

الدرجة	سيارة ركوب	بالقطار	شحن بري أو بحري
المدير العام والأولى	كاملة	أولى	١٥ طنا
باقي الدرجات	مقعد له ولكل فرد	ثانية	١٢ طنا

من أفراد أسرته

ب - بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يصرف للموظف عند نقله من مكان إلى آخر مبلغا يعادل مائتي قيمة تذكرة السفر بالطائرة التي تصرف له ولكل فرد من أفراد عائلته وبأقصر الطرق وأقل التكاليف مقابل مصاريف نقل أمتعته وأثاث بيته ويحدد ثمن تذكرة الطائرة على أساس التكلفة العادية الكاملة دون أي خصم مقرر من قبل المؤسسة على أن لا يزيد المبلغ عن (٥٠٠) دينار . ج - تطبق التكلفة المقررة في وزارة المالية بالنسبة لسيارات الركوب وسيارات الشحن .

المادة ٥١ - لا تدفع أجور نقل الموظف في الحالات التالية :

أ - عن نقلاته بين مسكنه ومركز عمله إلا في ظروف استثنائية تستلزمها طبيعة عمله بعد اوقات الدوام الرسمي وبعد الحصول على موافقة المدير العام على ذلك .

ب - عندما يتم نقله من مركز إلى آخر بناء على طلبه الخطي .

المادة ٥٢ - أ - ١ - للمدير العام أن يقرر تخصيص علاوة شهرية لأزيد عن (١٥) دينارا للموظف الذي يقضي سيارة خاصة ويرى أن طبيعة وظروف الوظيفة التي يشغلها تقتضي اقتناء هذه السيارة لاستخدامها في تأدية واجبات وظيفته .

٢ - للمدير العام أن يقرر تخصيص علاوة شهرية تتراوح بين ٢٠ - ٦٠ دينارا للموظف الذي يعمل في مركز خارج المملكة ويقضي سيارة خاصة ويرى أن طبيعة وظروف الوظيفة التي يشغلها تقتضي استعمال هذه السيارة لتأدية واجبات وظيفته .

٣ - للمجلس بناء على تنصيب المدير العام أن يخصص سيارة من المؤسسة للموظف في المملكة الذي تقتضي طبيعة وظروف الوظيفة التي يشغلها ذلك .

٤ - للمدير العام تخصيص سيارة لأي مركز خارج المملكة ويخضع استعمال هذه السيارة وحفظها وصيانتها والاتفاق عليها للتعليمات التي يصدرها المدير العام من حين لآخر حسب مقتضيات المصلحة .

ب - إذا تغيب الموظف الذي خصصت له علاوة سيارة عن عمله لأي سبب كان لمدة تزيد عن شهرين فتصرف له العلاوة عن شهرين من النسياب ويوقف الصرف عن المدة الزائدة حتى تاريخ عودته لمباشرة العمل .

المادة ٥٣ - تصرف الاجور الكيلومترية بالمعدل المقرر بوزارة المالية للموظف المصرح له باقتناء سيارة خاصة او للموظف الذي يستعمل سيارة الخاصة في اي سفره رسمية خارج حدود منطقة البلدية التي يقع فيها مركز عمله الدائم .

المادة ٥٤ - أ - يسمح للموظف عند سفره خارج المملكة لمهمة رسمية استعمال وسائل الانتقال والسفر وفقا لترتيب التالي :

الدرجة	سيارة ركوب	بالقطار	بالباخرة
المدير العام والأولى	كاملة	أولى	أولى
باقي الدرجات	مقعد	ثانية	سياحية

ب - يخضع الموظف عند سفره بالطائرة في حالة نقله من مكان إلى آخر أو لمهمة رسمية للتعليمات التي تصدر عن المجلس من حين إلى آخر .

المادة ٥٥ - أ - إذا كلف الموظف أو استدعي أو انتدب للقيام بعمل رسمي في غير مركزه الرئيسي داخل المملكة تدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة يقضيها خارج ذلك المركز على أن لا تزيد المدة التي يستحق عنها العلاوة عن شهرين .

علاوة السفر بالدينار

١٥	المدير العام
١٠	الدرجة الأولى والثانية
٨	الدرجة الثالثة والرابعة
٦	الدرجة الخامسة والسادسة

ب - إذا كان التكليف أو الانتداب أو الاستدعاء إلى العاصمة أو العقبة فتراد علاوة السفر الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة بنسبة ٥٠٪ منها .

ج - تدفع للموظف مبالغ كاملة عن خمس ليال بنفس المعدلات السابقة وذلك عند نقله من مركز عمل جليل في مدينة أخرى داخل المملكة .

المادة ٥٦ - أ - يصرف للموظف الذي يكلف بمهمة رسمية من قبل المؤسسة عن كل ليلة يقضيها خارج القطر الذي يقع فيه مركز عمله العلاوات التالية :

الدرجة	الدرجة	الدرجة
(٥) و (٦)	(٣) و (٤)	الخصوصي (المدير العام) (١) و (٢)
بالدينار	بالدينار	بالدينار

١ - الدول الأمريكية والكويت

والخليج

٢ - الدول الأخرى

٤٠ ٣٠ ٢٥

٣٠ ٢٥ ٢٠

كل من أشعل

ب - تطبيق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الموظف الذي يعمل خارج المملكة ويكلف بمهمة رسمية خارج المدينة التي يقع مركز عمله فيها .

ج - اذا كان الموظف الموفد بمهمة رسمية يعمل في ضيافة الجهة الموفد اليها او يتقاضي علاوات سفر وانتقال منها فتؤدى له علاوة بمعدل ٥٠٪ من العلاوات المقررة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

د - بالإضافة الى العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يصرف ارباب الوفاء المسجلين ٥٠٪ من تلك العلاوة .

المادة ٥٦ - اذا كلف موظف بمهمة رسمية خارج المدينة التي يقع فيها مركز عمله وقضى في القيام بهذه المهمة سفرًا وإقامة ثماني ساعات او أكثر دون المبيت في الخارج فتؤدى له تلك العلاوة المقررة (أ) من المادة (٥٥) من هذا النظام اذا كانت المهمة داخل المملكة وتلك العلاوة المقررة في الفقرة (أ) من المادة (٥٦) من هذا النظام اذا كانت المهمة خارج المملكة .

المادة ٥٨ - اذا وجهت الى الموظف دعوة رسمية من قبل اية حكومة او مؤسسة او هيئة محلية او اجنية لسفر الى خارج المدينة التي يقع فيها مركز عمله فلا يجوز ان يقبل الدعوة او يسافر الا بموافقة المدير العام للحظة وفي هذه الحالة يستحق علاوة بمعدل ٥٠٪ من العلاوة المقررة في هذا النظام ولا تحسم مدة الدعوة من اجازته العادية .

المادة ٥٩ - أ - يؤدى للموظف الذي ينقل الى مركز خارج المملكة علاوة بدل اغتراب شهري بمعدل ١٥٠٪ من راتبه الاساسي .

ب - يؤدى للموظف الذي ينقل الى العقبة علاوة خاصة لا تزيد على (١٥) دينارًا شهريًا .

ج - المدير العام ان يقرر شراء او استئجار بيوت مزودة بالاثاث الاساسي باسم المؤسسة لتأمين سكن الموظف الذي ينتقل من مركز عمله الى مكان آخر خارج المملكة وتحمل المؤسسة جميع مصاريف العائلة على هذا التملك او الاستئجار ما عدا مصاريف المياه والكهرباء فتكون على حساب الموظف .

المادة ٦٠ - أ - يقرر المدير العام ان يقرر تخصيص علاوة ضيافة شهرية للموظف في المملكة لا تزيد عن (١٥) دينارًا اذا رأى ان طبيعة وظروف الوظيفة التي يشغلها هذا الموظف تقتضي تخصيص هذه العلاوة .
ب - يقرر المدير العام ان يقرر تخصيص علاوة غيابة شهرية للموظف في مركز خارج المملكة تراوح بين (١٥ - ٤٠) دينارًا اذا رأى ان طبيعة وظروف الوظيفة التي يشغلها هذا الموظف تقتضي تخصيص هذه العلاوة .

الفصل العاشر

الدورات

المادة ٦١ - يتم ترشيح الموظفين وايفادهم للدورات التدريبية بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٦٢ - أ - اذا أوفد موظف في دورة تدريبية على حساب المؤسسة لا تنطبق عليها احكام نظام البعثات المملوكة للممول به في الحكومة ولا تتكفل اية جهة غير الحكومة بدفع اي جزء من النفقات فينفق له

علاوة السفر المقررة في هذا النظام عن الاسبوعين الاولين و(٦٠٪) من هذه العلاوة مما يزيد عن تلك المدة .

ب - اذا ساهمت اية جهة غير المؤسسة في نفقات الدورة التدريبية فتدفع للموظف (٢٥ ٪) من علاوة السفر .

المادة ٦٣ - أ - للمدير العام ان يمنح الموظف الموفد في دورة تدريبية سلفة على حساب راتبه لا يتجاوز مجموع رواتبه وعلاواته عن مدة الدورة .

ب - للمدير العام ان يمنح الموظف سلفة مياومات على حساب دورته بحيث لا يتجاوز مقدارها المياومات المقررة .

الفصل الحادي عشر

الاجراءات التأديبية

المادة ٦٤ - اذا ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها او اقدم على اي تصرف أو عمل يخالف بالسلوكيات والسلوكيات المنوطة به او يعرقلها فتوقع عليه احدى العقوبات السلوكية التالية :-

أ - التنبيه

ب - الانذار

ج - الحسم من الراتب الشهري الاساسي بما لا يتجاوز نصفه

د - تاخير الزيادة السنوية

هـ - تخفيض العلاوات باستثناء العلاوة المالية جزئيا او كليا لمدة اقصاها سنة .

و - تاخير الترفيع

ز - تنزيل الراتب

ح - تنزيل الدرجة

ط - الاستغناء عن الخدمة

ي - العزل

المادة ٦٥ - أ - تفرض العقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٤) من هذا النظام على مدراء الدوائر بقرار من المجلس .

ب - مع مراعاة الفقرة (أ) من هذه المادة تفرض العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ - و) من المادة (٦٤) من هذا النظام بقرار من اللجنة لجميع الدرجات .

ج - تفرض العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (ز - ي) من المادة (٦٤) من هذا النظام بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

هذا من العمل

المادة ٦٦- يستغنى عن خدمات الموظف في إحدى الحالات التالية :

- أ - إذا عوقب بتوقيف زيادته السنوية لستين متتاليتين .
- ب - إذا عوقب بتأخير رفيعه ثم ارتكب ذنباً آخر يستوجب معاقبته بإحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام خلال ستين متتاليتين .
- ج - إذا ورد عنه تقريران متتاليان بتقدير ضعيف واختلت اللجنة بهذا التقدير .
- د - إذا افتقد أحد شروط التعيين المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٦٧- يعزل الموظف بقرار من المرجع المختص في إحدى الأحوال التالية

- أ - إذا صدر قرار من المرجع التأديبي المختص بعزله .
- ب - إذا عوقب بتزليل درجته ثم ارتكب ذنباً آخر وفرضت عليه عقوبة تنزيل الدرجة مرة ثانية .
- ج - إذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة أو أية جريمة مخلة بالأخلاق العامة واكتسب الحكم الدرجة القطعية .
- د - إذا حكم عليه بالحبس من محكمة مختصة في أية جريمة أخرى لمدة شهرين على الأقل .
- هـ - إذا ارتكب ذنباً خطيراً أو خطأً فادحاً يضر بمصلحة المؤسسة .

المادة ٦٨- للمدير العام أن يطلب من الجهات المختصة منح الموظف المحال إلى اللجنة (كجلس تأديبي) من مغادرة المملكة .

المادة ٦٩- إذا أقيمت دعوى جزائية ضد الموظف فيجب أن لاتنخل بمقفه أية إجراءات تأديبية ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة إليه إلى أن يصدر الحكم النهائي في القضية الجزائية .

المادة ٧٠- أ - للمدير العام أن يكلف الموظف عن العمل إذا لحى إلى المجلس التأديبي أو إلى المحاكم النظامية .
ب - للموظف المكفوف يده عن العمل الحق في أن يعطى نسبة من راتبه وعلاواته لأزيد من النصف حسب ما يقرر المدير العام وذلك عن كامل المدة المكفوفة يد الموظف فيها عن العمل .
ج - إذا لم تسفر الإجراءات المتخذة بحق الموظف عن عزله فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي كانت يده فيها مكفوفة إذا كانت تلك المدة تسعة أشهر أو أقل ، أما إذا زادت مدة كف اليد عن تسعة أشهر فيعطى راتبه الكامل مع العلاوات عن الأشهر التسعة الأولى ونصف الراتب الاربعة مع نصف العلاوات عن المدة الزائدة عن تسعة أشهر .

الفصل الثاني عشر

صندوق الادخار

المادة ٧١- أ - ينشأ في المؤسسة صندوق ادخار يعتبر جميع الموظفين باستثناء الموظفين بعقود مشتركين فيه .

ب - يتألف في المؤسسة بقرار من المجلس لجنة تسمى (لجنة الصندوق) تتولى الإشراف على صندوق الادخار وإدارته .

المادة ٧٢- أ - يحسم من كامل الراتب الأساسي الشهري لكل موظف مشترك في الصندوق ١٠٪ (عشرة بالمائة) وتودع في الصندوق في حساب خاص باسم المشترك .

ب - تدفع المؤسسة شهرياً لحساب الموظف المشترك في الصندوق ما قيمته ١٠٪ (عشرة بالمائة) من كامل راتبه الشهري الأساسي .

المادة ٧٣- يبدأ اشتراك الموظف في صندوق الادخار من تاريخ تربيته في الخدمة الدائمة .
المادة ٧٤- لا يحق للموظف الممار أو المحجاز اجازة بدون راتب الاشتراك في صندوق الادخار طيلة مدة الاجازة أو الاجازة .

المادة ٧٥- تحفظ اموال الصندوق في حساب مستقل عن اموال المؤسسة وتمسك به حسابات خاصة .

المادة ٧٦- يضع المجلس على حين إلى آخر التعليمات اللازمة لاستثمار واقرض وتنظيم وإدارة اموال الصندوق .

الفصل الثالث عشر

انتهاء الخدمات والتعويضات

المادة ٧٧- أ - تنتهي خدمة الموظف لأحد الأسباب التالية : -

- ١ - إذا بلغت خدمته في المؤسسة أربعين سنة .
- ٢ - إذا أكمل الستين من العمر والمجلس بموافقة الموظف تمديد الخدمة بعد ذلك لمدة أقصاها خمس سنوات .
- ٣ - للتسريح .
- ٤ - الوفاة .
- ٥ - قبول الاستقالة .
- ٦ - الاستفتاء عن الخدمة .
- ٧ - فقدان الوظيفة .
- ٨ - العزل من الخدمة .

ب - إذا انتهت خدمة الموظف لأحد الأسباب المذكورة في البنود من (١ - ٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة فتدفع له التعويضات التالية : -

- ١ - المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار .
 - ٢ - راتب الاجازة العادية المستحقة له مع العلاوات بنسبة راتبه وعلاواته .
 - ٣ - راتبه الأساسي الشهري الأخير عن كل سنة قضاه في الخدمة .
- ج - إذا انتهت خدمة الموظف للسبب المذكور في البند (٦) من الفقرة (أ) السابقة فتدفع له التعويضات التالية : -

- ١ - المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار .
- ٢ - راتب الاجازة العادية المستحقة له مع العلاوات .
- ٣ - نصف راتبه الشهري الأساسي الأخير عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى وراتبه الشهري الأساسي الأخير عن كل سنة تلي ذلك .

د - إذا انتهت خدمة الموظف للسببين المذكورين في البندين ٧ و ٨ من الفقرة (أ) السابقة فتدفع له المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار . إذا زادت خدمته في المؤسسة عن خمس سنوات أما إذا قلت خدمة الموظف عن خمس سنوات فتدفع المبالغ المتجمعة لحسابه في صندوق الادخار دون المبالغ التي سامت بها المؤسسة وأرباحها .

هذا من الأعمال

المادة ٧٨ - يجوز تسريح الموظف في إحدى الحالات التالية :-

- أ - ١ - إذا أصبح الموظف لاي سبب كان يقع به المجلس بناء على تنسيب من اللجنة غير مفيضة للمؤسسة او عدم الانتاج في عمله او اذا أصبحت خدماته غير لازمة للمؤسسة .
- ٢ - اذا قرر المدير العام تسريحه بناء على طلب سلطات الامن .
- ب - يكون للموظف المرح بمقتضى البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة حق الاولوية في التعيين في وظيفة شاغرة في المؤسسة شريطة ان تتوافر فيه المؤهلات التي تتطلبها تلك الوظيفة .

المادة ٧٩ - أ - تقبل استقالة موظفي الدرجة الاولى بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

ب - تقبل استقالة الموظفين الآخرين بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

ج - يجب ان تكون الاستقالة والموافقة عليها خطية .

د - يجب ان يقدم الموظف الذي يرغب في الاستقالة طلب الاستقالة قبل شهر على الاقل من تاريخ نقاذهما .

هـ - يجب ان يحاط على طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب في حالة قبولها وفي حالة عدم الاجابة خلال هذه المدة تعتبر الاستقالة غير مقبولة .

و - على الموظف الذي قدم استقالته ان يستمر في اداء واجباته الى ان يتسلم اشعارا خطيا بقبول استقالته .

المادة ٨٠ - تقطع من المبالغ المستحقة للموظف عند انتهاء الخدمة لاي سبب كان جميع المبالغ المستحقة للمؤسسة على الموظف .

الفصل الرابع عشر

احكام عامة

المادة ٨١ - للمدير العام ان يقرر صرف الملابس الموحدة للموظفين الذين تقتضي طبيعة عملهم صرفها لهم .

المادة ٨٢ - تتحمل المؤسسة نفقات تركيب الهواتف ونقلها ورسوم الاشتراك فيها وأجور المخابرات الرسمية وذلك للمدراء ولاي موظف آخر يرى المدير العام ضرورة وجودها في منزله .

المادة ٨٣ - تمنح تذاكر السفر الحثائية او المخفضة للموظف وعائلته حسب التعليمات التي يصدرها المجلس مع توصيات منظمة الإيالة والعرف السائد لدى شركات الطيران الاخرى .

المادة ٨٤ - أ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام ان يمنح تعويضا لورثة الموظف في حالة الوفاة كما ان له ان يمنح تعويضا للموظف عن الاصابات الناتجة عن الحوادث اذا نجم عن هذه الاصابة عاهة دائمة مثبتة بتقرير طبي معتمد من قبل المؤسسة وذلك وفق الشروط التي يضعها المجلس بين الحين والآخر شريطة ان لا يزيد مقدار التعويض في أية حالة من الحالات على أربعة أضعاف الراتب السنوي الاساسي الاخير ، كما انه للمجلس وبناء على تنسيب المدير العام أن تتولى المؤسسة تغطية هذه الاخطار بالتأمين أو بالطريقة التي يراها مناسبة .

ب - يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام بالاضافة الى التأمين المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة التأمين على حياة بعض الموظفين الذين تقتضي طبيعة عملهم ذلك بالمبالغ والشروط التي يراها المجلس مناسبة .

المادة ٨٥ - للمدير العام بناء على موافقة المجلس تفويض بعض أو كل صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام خطيا لاي مدير دائرة أو رئيس قسم يسميه فيما يتعلق بتلك الدائرة أو ذلك القسم .

المادة ٨٦ - ينشأ في المؤسسة صندوق خاص لتمويل المبعوثين للحصول على شهادات جامعية أو فنية في مختلف الاختصاصات ذات العلاقة بعمل المؤسسة وتخضع هذا الصندوق وكيفية الانتفاع منه للتعليمات التي يصدرها المجلس من حين الى آخر على أن تتضمن التعليمات شروط الايفاء وكيفية تسديد المبالغ المصروفة على المبعوث والكفالات الواجب تقديمها .

المادة ٨٧ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام اصدار أية تعليمات يراها ضرورية لتطبيق أحكام هذا النظام .

الفصل الخامس عشر

الانعامات

المادة ٨٨ - يلغى نظام موظفي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧١ وما طرأ عليه من تعديلات .

١٩٧٩/٧/١١

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة لشؤون	وزير	رئيس الوزراء ووزير
رئاسة الوزراء بالوكالة	السياحة والاتار	الاعمال
لحمد عبد الكريم الطراونه	غالب بركات	عنان أبو عوده
		مضر بدران

وزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير	وزير الانتشام والتعمير ووزير
التنوين	والمقدسات الاسلابة	المعمل	دولة للشؤون الخارجية
مروان القاسم	كامل الشريف	مصام المجلوني	حسن ابراهيم

وزير	وزير	وزير الشؤون	وزير
الصناعة والتجارة	الثقافة والشباب	البلدية والقروية	المحكمة الداخلية
نجم الدين الجبالي	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابده
			سليمان عرار

وزير	وزير الزراعة ووزير	وزير	وزير
الواصلات	التربية والتعليم بالوكالة	النقل	الاقتصاد العامة
سعيد القسل	حكمت السباكست	علي سحيبات	سميد بينو
			محمد الديباس

هذا من الأعمال

نظام مستخدمي مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٧/١١

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٩

نظام مستخدمي مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية

صادر بالاستناد الى المادة (٢٢) من قانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مستخدمي مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية و

المادة ٢ - يكون لكليات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها في أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المؤسسة : مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية .

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة .

المدير العام : مدير عام المؤسسة .

اللجنة : لجنة شؤون المستخدمين التي تؤلف وفق أحكام هذا النظام .

المستخدم : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في احدى وظائف ملاك المستخدمين في المؤسسة .

الملاك : مجموع الراكز المقررة في الوظائف المنصوص عليها في هذا النظام .

المائلة : زوجة المستخدم وأولاده والنداء المسؤول عن اعالتهم فعلا .

المادة ٣ - تسري أحكام هذا النظام على المستخدمين الدائمين في الملك باستثناء المستخدمين بعقود فينطبق عليهم أحكام هذا النظام بالقدر الذي لا يتعارض مع الشروط المثبتة في عقود استخدامهم .

المادة ٤ - ١ - تحدد فئات ملاك المستخدمين ورواتبهم وزياداتهم السنوية ويعمل بهذه المادة اعتباراً من ١٩٧٩/١/١ على الوجه التالي :-

اسم الوظيفة	الراتب الشهري بالدينار	الزيادة السنوية بالدينار
١- غير مهني أو فني / رئيس طباخين / مساعد رئيس طباخين	٧٢	١٣٢
٢- مهني أ / فني / أمين مستودع أ / خازن فني أ	٥٩	١١٠
٣- مهني ب / فني ب / أمين مستودع ب / خازن فني ب	٤٧	٨٧
٤- مساعد مهني أو فني	١٥	١٢٥
٥- باص كبير	٥٩	٩٩
٦- باص صغير	٥٧	٩٩
٧- شاحن ٥ طن / صالون	٥٣	٩٣
٨- دراجة نارية	٤٦	٧٢
٩- مأمور / طابع / خازن	٣٥	٧٥
١٠- منظم طائرات / مسؤول عمال	٣٨	٧٨
١١- مراسل / منظم / حمال / عامل / حارس / بستاني	٣١	٧١

ب- تزداد رواتب المستخدمين المنصوص عليهم في البنود (٦، ٧، ٨) من الفقرة (أ) من هذه المادة بمبلغ ثمانية دنانير ، وتزداد رواتب المستخدمين المنصوص عليهم في البنود (٣، ٤، ٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة بمبلغ عشرة دنانير وتزداد رواتب المستخدمين المنصوص عليهم في البنود (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة بمبلغ اثني عشر ديناراً بحيث يتقاضى كل منهم راتب السنة التي تنتاسب مع تلك الزيادة ويجري تعديل الزيادة لمصلحة المستخدم لتتلاءم مع الزيادات السنوية المقررة لفتته ويسري هذا الحكم على المستخدم الذي يقل راتبه للسنة التي يشغلها عن الحد الأدنى المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة فيزداد راتبه بذلك المبلغ بعد تعديله الى الحد الأدنى المشار اليه :

المادة ٥ - ١ - يصرف لجميع المستخدمين في المؤسسة مكافأة تعادل رواتبهم وعلاواتهم عن شهرين في السنة يدفع نصفها الاول في نهاية شهر حزيران ونصفها الثاني في نهاية شهر كانون اول من كل سنة .
ب- لا تصرف هذه المكافأة عن المدة التي لا يتقاضى المستخدم عنها راتباً لأي سبب كان اذا زادت المدة عن شهر واحد .

المادة ٦ - تمنح للمستخدم شهرياً العلاوة الشخصية والعلاوة المعالية المنصوص عليها في نظام العلاوات المرحدة للموظفين في الحكومة المعمول به .

المادة ٧ - ١ - تؤلف في المؤسسة لجنة تسمى (لجنة شؤون المستخدمين) على الوجه التالي :

- ١ - النائب لاداري للمدير العام
- ٢ - نائب المدير العام للدائرة ذات العلاقة
- ٣ - نائب آخر للمدير العام يسميه المدير العام

رئيساً
عضواً
عضواً

هذا من أصل

ب - تمارس اللجنة الصلاحيات الممنوحة لها بموجب احكام هذا النظام والعمليات الصادرة بموجبه .

المادة ٨ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام واللجنة وضع التعليمات اللازمة التي تنظم شؤون المستخدمين فيها يتعلق بتعيينهم ونقلهم ومنحهم الزيادات السنوية وترقيتهم وتعديل رواتبهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم وقبول استقالاتهم ودوامهم واجازاتهم ومعالجاتهم الطبية وصندوق ادخارهم وانتهاء خدماتهم والتعويضات المستحقة لهم .

المادة ٩ - تطبق احكام نظام موظفي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المعمول به على الحالات التي لم يرد عليها نص في هذا النظام او في التعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ١٠ - يلغى نظام مستخدمي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية رقم (٥٥) لسنة ١٩٧١ والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

١٧٧٩/٧/١١

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونة	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التموين مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام المجولني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان حيدر
وزير المواصلات سميد النبل	وزير الزراعة ووزير الزراعة والتعليم بالوكالة حكمت الساكت	وزير النقل علي صحبات	وزير المالية محمد الدباس

مدت الادارة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤٣١ تاريخ ١٩٧٩/٦/٣ ، المتضمن
التي على اتفاق بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن الاعفاء الضريبي المتبادل
بمستى النقل الجوي العراقية والاردنية ومتسبي كل منهما بشكته التالي :

اتفاق

بين حكومة الجمهورية العراقية و حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

بشأن الاعفاء الضريبي المتبادل لمؤسستي النقل الجوي العراقية والاردنية ومتسبي كل منهما .

الاحكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية رغبة منها في عقد اتفاق للاعفاء الضريبي
للمؤسستي النقل الجوي للبلدين ومتسبي كل منهما اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

لأول :

١- مؤسسة النقل الجوي بالنسبة للحكومة العراقية المنشأة العامة للخطوط الجوية العراقية والنسبة لحكومة المملكة
الاردنية الهاشمية هي مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية وذلك للقيام بالخدمات المنصوص عليها باتفاق
النقل الجوي بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الموقع في بغداد بتاريخ ١٩٥٣/١١/١
أو أي اتفاق آخر يخل عله .

٢- عمليات النقل الجوي : نقل الاشخاص والحيوانات والبضائع والبريد جواً من قبل المؤسسة المعروفة بالفقرة (١)
اعلاه سواء كان ذلك على الطائرات المملوكة من قبلها أو المستأجرة على أسس تجارية .

المادة الثانية

ينص كل من الطرفين المتعاقدين في بلده مؤسسة النقل الجوي للطرف الاخر من :

١- جميع الضرائب المفروضة على الارباح والمداخلات الناجمة عن عمليات النقل الجوي .

٢- القنابل والرسوم على اجور الاعمال والمهن والاعلان والتعليم .

المادة الثالثة

ينص كل من الطرفين المتعاقدين في بلده متسبي مؤسسة النقل الجوي من مواطني الطرف الاخر من جميع
المراتب المترتبة على مدخولاتهم من الرواتب والخصومات والاجور والمنح والمكافآت التي يحصلون عليها لقاء
تأثيرهم الرسمي في مؤسسة النقل الجوي .

المادة الرابعة

ان الاعفاء للتبادل المشار اليه في هذا الاتفاق يطبق على مؤسستي النقل الجوي المائدة لكل من الطرفين المتعاقدين
قط ولا يشمل الشركات التي يساهم فيها اي من الطرفين خارج اراضي دولتيهما :

هكذا من الأشغال

المادة الخامسة

لنأمن التعاون الوثيق يجري الطرفان لقائات مشتركة لتسهيل تنفيذ نصوص هذا الاتفاق ودراسة القضايا التي تواجه تطبيقه والسرل الكفيلة لتجاوزها وتطوير التعاون للضرب بين البلدين ودراسة امكانيات الاعفاء من الضرائب الاخرى التي لم ينص عليها في هذا الاتفاق على ان تجرى هذه اللقاءات في كلا البلدين بالتناوب وبناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة

يتم عمل هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تمديد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يتقدم أحد الطرفين المتعاقدين بإشعار تحريري بالغائه قبل سنة من تاريخ انتهائه وفي هذه الحالة سوف يوقف تنفيذ الاعفاءات المذكورة في هذه الاتفاقية اعتبارا من ١ / كانون الثاني / السنة التي كتب فيها الاخطار بأتمام الاتفاق .

المادة السابعة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تبين استكمال الاجراءات اللازمة المتعلقة بالمصادقة عليه وفقا للاوضاع الدستورية المرسية للطرفين المتعاقدين واثباتا لما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان من قبل حكومتيهما هذا الاتفاق .

حرر في بغداد بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٠ بنسختين

اصليتين باللغة العربية ويكون لكلا النصين ذوقوة قانونية واحدة .

من حكومة
الملكة الاردنية الهاشمية

من حكومة
الجمهورية العراقية

لر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٢ الموافقة على اتفاقية التعاون الصحي بين وزارتي الصحة في الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية بشكلها التالي : -

اتفاقية تعاون صحي

بين وزارتي الصحة في الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية

بدعوة من السيد علي عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة في المملكة الاردنية الهاشمية قام الدكتور رياض ابراهيم من وزير الصحة في الجمهورية العراقية بزيارة للأردن على رأس وفد من المسؤولين في وزارة الصحة العراقية . برزت مباحثات تناولت مختلف أوجه التنسيق والتعاون بين البلدين الشقيقين في مجال الخدمات الصحية مع مطلق لضرورة تكامل هذه الخدمات بين البلدين وقد اتفق الطرفان على النقاط التالية : -

١- في مجال الطب الوقائي

توحيد السياسة الوقائية وبشكل خاص مكافحة الأمراض السارية والمستوطنة وحماية البيئة .

١- في مجال الطب العلاجي /

العمل على توحيد السياسة العلاجية وتبادل المعرفة والخبرات من مؤسسات الطب العلاجي في البلدين والتنسيق بينهما وخاصة في مجال التخصصات الطبية بحيث تتاح الفرصة لمواطني كل بلد للاستفادة من الخدمات الصحية للظرة في البلد الآخر .

٢- في مجال تبادل المعلومات والبحث الطبي /

أ - تبادل المعلومات عن جميع اوجه النشاطات العلمية والملتقات للدراسية والمؤتمرات الطبية والكتب والنشرات واتاحة المجال للمتخصصين في البلدين للمشاركة في جميع هذه الفعاليات .
ب - القيام بحوث طبية تطبيقية مشتركة لدراسة المشاكل الصحية الرئيسية التي تهم البلدين مساهمة في وضع خطط وبرامج للتغلب عليها .

١- الخلية الطبية /

اصدار مجلة علمية مشتركة تهدف الى نشر البحوث والمقالات العلمية مع اعطاء أهمية خاصة للبحوث التطبيقية على أن تتولى اصدار هذه المجلة هيئة علمية متخصصة مشتركة .

٥- التعليم الطبي والصحي

أ - أتاحه الفرص للمهن الطبية والصحية في كلا البلدين للحصول على دراسات متخصصة أتبنا وجدت في البلد الآخر .
ب - لتوفير القوى البشرية في مجال المهن الصحية يعمل الطرفان على أتاحه للفرص لطلبة البلدين للدراسة والتدريب في الكليات والمعاهد والمدارس وفق خطة تفصيلية مبرجة .
ج - للعمل على توحيد مناهج التعليم في المعاهد والمدارس الصحية .
د - الاستفادة من المراكز المحلية والأقليمية في البلدين لتدريب الكوادر وفق الاحتياجات والخطة الصحية .

مكتبة من الأعمال

٦ - في مجال الأدوية واللقاحات الطبية /

العمل على :

- أ - التكامل والتنسيق في الصناعة الدوائية والامصال والمطاعيم .
ب - توحيد السياسة الدوائية واللقاحات الطبية المختلفة .

٧ - في مجال تبادل الزيارات

الوقوف على التطور الحاصل في الفروع الطبية والصحية المختلفة تنظيم /

- أ - زيارات مبرجة للمسؤولين والمتخصصين في كلا البلدين لمحاولة تطوير وتنسيق العمل الطبي والصحي .
ب - زيارات لطلبة الكليات والمعاهد والمدارس في المضمار الطبي والصحي لكلا البلدين .

٨ - التأميم

أ - تشكل لجنة متابعة دائمية لغرض برامج تنفيذية لفقرات هذه الاتفاقية تضم كل من :

- ١ - وكيل وزارة الصحة في المملكة الاردنية الهاشمية .
٢ - مدير عام الولاية الصحية في الجمهورية العراقية .
٣ - مدير التدريب والتعليم في وزارة الصحة الاردنية .
٤ - رئيس المؤسسة العامة للتعليم والتدريب الصحي في وزارة الصحة العراقية .
٥ - مدير الصيدلة واللقاحات في وزارة الصحة الاردنية .
٦ - مدير عام شركة صناعة ادوية سامراء .

ب - تجتمع هذه اللجنة بالتناوب في بغداد وعمان وبأشراف وزير الصحة في البلد الذي يعقد فيه الاجتماع ،
التاريخ : ١٩٧٩/٧/٢ م .

وزير الصحة
المملكة الاردنية الهاشمية
الصيدي عبد الرؤوف الروابدة

وزير الصحة
الجمهورية العراقية
الدكتور رياض ابراهيم حسين

تعليمات التخزين والاستثمار في المناطق الحرة

صادرة بالاستناد للمادة (٢٨) من نظام استثمار المناطق الحرة رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٩

احكام عامة

المادة ١ - تكون ساعات العمل في المنطقة الحرة بين شروق الشمس وغروبها، ويجوز بالتنسيق مع السلطة الجمركية السماح بالعمل في غير تلك الساعات وفي ايام العطلة الرسمية، على ان لا يشمل ذلك السماح باخراج البضاعة من المنطقة بعد غروب الشمس الا بموافقة خاصة من رئيس الجمرك بالنسبة لظروف كل حالة .

المادة ٢ - للسلطة الجمركية الحق في دخول المنطقة الحرة والسير بها بكل حرية بحثا عن الممنوعات او المهربات او لجمع البيانات المتعلقة بالبضاعة ، ولهم الحق بالاطلاع على القيود والاستفسار من الموظفين في حالة الاشتباه بوقوع اية مخالفة للاحكام لنافذة .

المادة ٣ - تطبق في المنطقة الحرة الاحكام الخاصة بمنع الغش والتهرب والاحكام الخاصة بالامن العام والاداب والصحة والضرائب وخلافها ، مع مراعاة الاحكام والاستثناءات والمزايا الواردة في قانون المؤسسة ونظام الاستثمار .

المادة ٤ - لا يجوز اخراج اية بضاعة من المنطقة الحرة الا بعد ابراز معاملة جمركية مكتملة الاجراءات المقررة وموقعة من رئيس الجمرك ايلانا بالساح بتسليم البضاعة . ولا يجوز تحميل اية وسيلة نقل في المنطقة الا بحضور ممثل السلطة الجمركية الذي عليه ان يوقع على الوثائق المختصة .

اما ادخال البضائع للمنطقة الحرة فيتم باشراف السلطة الجمركية التي عليها ان تؤمن وجود ممثليها في المنطقة في ساعات العمل المسموح بها .

المادة ٥ - للسلطة الجمركية في اي وقت ان تفتح اي طرد بضاعة في المنطقة للتأكد من انطباق محتوياته على ما ورد في الوثائق المبرزة وللمدير المنطقة عند الاشتباه ان يطلب من ممثل الجمارك فتح اي طرد للتأكد من محتوياته .

واجبات المودعين

المادة ٦ - على المودعين او ممثليهم ان يسلموا المركز الجمركي الذي تقع فيه المنطقة الحرة الى مدير المنطقة خلال (٧٢) ساعة من وصول وسيلة النقل (وقيل المباشرة بتفريغ جمولتها) نسخة من المانفست الاصيلي او كشف الحمولة (بالاضافة الى البوالص واية اوراق اخرى تتعلق بالبضاعة اذا طلب ذلك ممثل الجمرك او مدير المنطقة) .

المادة ٧ - على المودعين او ممثليهم ان يباشروا دون تأخير غير مبرر بتفريغ وسيلة النقل وتسلم البضائع الى المنطقة الحرة وان لا يحتفظوا بأي قسم من بضائع المنطقة الحرة في وسيلة النقل او يتركوه او يودعوه في مكان آخر .

المادة ٨ - وعلى المودعين عند المباشرة بتسليم البضاعة للمنطقة ان يقوموا بفرز الطرود وفق ماركاتها وارقامها ، وفي حالة تخلفهم عن ذلك فيحق للمدير تطبيق احكام المادة (٨) من نظام الاستثمار .

كل من أشعل

بضائع الترانزيت غير المعنونة المنطقة الحرة

المادة ٩ - تنفيذاً لأحكام قانون الجمارك والمادة الخامسة من قانون المؤسسة فإن بضائع الترانزيت المعنونة في المانفست لغير المنطقة الحرة يمكن أن تبقى مؤقتاً في ميناء العقبة ليستطيع أصحابها شحنها بالترانزيت خلال شهر واحد ، وعلى المودع بعد هذا التاريخ أن ينقلها (على نفقة أصحابها) الى المنطقة الحرة لتخزن فيها وفق الأحكام النافذة .

المادة ١٠ - يقوم وكلاء البواخر بتسليم المنطقة الحرة نسخة من المانفست المشتمل على بضاعة معنونة لغير الاردن (ترانزيت) . وتقوم المنطقة بإبلاغ المستودع كلما امكن ذلك ليعمل على شحنها من الميناء الى مقصدها خلال المدة المذكورة ، وبعد ذلك تتخذ المنطقة الترتيبات بالتنسيق مع مؤسسة الموانئ لتنفيذ حكم المادة التاسعة من هذه التعليمات .

المادة ١١ - تقوم مؤسسة المناطق الحرة بدفع ما يستحق على البضاعة من بدلات الخدمات لمؤسسة الموانئ وتتحمل المنطقة أجرة تحميلها فيها بعد من المودع او صاحب البضاعة .

عمليات ايداع البضائع وتسليمها للمنطقة

المادة ١٢ - بعد فرز طرود البضاعة على النحو المنوّه عنه في المادة الثامنة من هذه التعليمات يباشر تسليمها في حرم المنطقة الحرة الى المأمورين المختصين :

المادة ١٣ - يقدم طلب ايداع على النموذج المقرر للمدير وبعد ان يعين الموقع الذي ستخزن فيه البضاعة وفق هذه التعليمات يباشر بعملية الاستلام ،

المادة ١٤ - أ - تودع البضاعة حيثما امكن في المستودعات او تحت السقائف واذا لم يكن في المستودعات او السقائف متسع للبضاعة التي تتأثر بالعوامل الجوية فيتخذ المدير الاحتياطات اللازمة لحمايتها من عوامل الطبيعة .

ب - البضائع التي يتعلّق حفظها في المستودعات او تحت السقائف بسبب شكلها او حجمها او طبيعتها تودع في الساحات المكشوفة .

ج - الطرود المحتوية على بضائع ثمينة (اذا امكن معرفة محتوياتها عن طريق المانفست او باسعار خطي من المودع او اثناء الماينة الجمركية) تودع بالاشتراك مع ممثل السلطة الجمركية في غرفة خاصة ذات قفلين تحفظ الجمارك بمفاتيح احدهما .

المادة ١٥ - أ - يجري أولاً فرز الطرود المعطوبة غللاتها او المشبوهة او المعبوث بها ، ثم تحصى او توزن وتقفّل (او توضع في وعاء جديد على نفقة المودع) ثم ينظم محضر يوقّعه ممثلون عن الجمارك والمنطقة الحرة والمودع - لتدون فيه المحتويات ، ثم توضع هذه الطرود في غرفة الطرود المشبوهة التي تقفل بقفلين تحفظ سلطة الجمارك بمفاتيح واحد منها والمنطقة بمفاتيح القفل الثاني .

ب - بعد عملية الفرز المنوّه عنها في البند السابق تحصى الطرود المسلمة للأمور المستودع بحسب الواهب وعلاماتها وأرقامها ، وتدون الزيادة أو النقص على متن طلب الادخال .

ج - البضائع الواردة ضمن اكياس بكيات يتعلّر عددها ، والخشب والحديد اذا تعلّر احصاؤها يسمح بادخالها المنطقة جملة (لجنة) - بالتنسيق مع السلطة الجمركية على اساس ما هو مدون في الوثائق البروزة للمدير مع الاشارة الى ذلك في محضر استلام حمولة الباخرة - وطلب الاستلام يجري استلام الطرود لجنة على مسؤولية المودع وبناء على طلب خطي منه يصدقه رئيس الجمارك المختص .

د - بعد اتمام التسليم على النحو المبين في الفقرات (من أ الى ج) من هذه المادة ينظم محضر باستلام حمل الباخرة وفق حالتها عند الاستلام ويوقع المحضر من المودع او ممثله ومع مأمور المستودع وموظف الجمارك المختص ويصدق مدير المنطقة ، واذا رفض المودع توقيع المحضر فعليه ان يعترض المدير العام على ذلك خلال اسبوع والا - فتعتبر محتويات المحضر نافذة عليه .

هـ - لا يجوز اجراء أي تعديل في المحضر أو اصدار ملحق له الا بناء على وقائع ثابتة ومقتضى ، ويجب تصديق أي تعديل أو ملحق للمحضر من قبل مدير المنطقة ورئيس الجمارك .

١٦ - يتم استلام البضاعة وتسليمها بالكيفية التالية (في حالي الادخال والاخراج) :

أ - البضائع ذات الوحدات المتألفة ، تسلم بالعدد او الوزن على أساس العبوة .

ب - البضائع القطر او التي يتعلّر عد طرودها طبقاً لما ورد في الفقرة (ج) من المادة (١٥) من هذه التعليمات تسلم للأمور المستودع (جملة) بمعرفة لجنة تؤلف من ممثلين عن المنطقة الحرة والجمارك والمودع وينظم محضر بذلك يصدق من مدير المنطقة ورئيس الجمارك .

ج - البضائع الاخرى تسلم بالعدد دون الوزن .

١٧ - أ - لا تكون المنطقة مسؤولة فيما يتعلق بالبضائع المذكورة في الفقرتين (أ) و (ج) من المادة (١٦) من هذه التعليمات عن الوزن الفعلي حتى ولو ورد ذلك في مستندات البضائع غير ان المودع الحق في طلب اجراء التسليم والاستلام على اساس الوزن الفعلي ، وفي هذه الحالة يعحمل المودع نفقات عملية الوزن .

ب - لا تكون المنطقة الحرة مسؤولة عن أي نقص في الوزن ناجم عن خصائص البضاعة وطبيعتها وتأثيرها بعوامل الجو والحالات الاخرى التي تؤثر في الوزن :

١٨ - لا تكون المنطقة الحرة مسؤولة عن اي نقص أو اختلاف في محتويات طرود البضاعة اذا كانت الطرود جند استلامها أو تسليمها في حالة ظاهرة سليمة ما لم يثبت أن العبث وقع ضمن حرم المنطقة .

١٩ - تدون البضائع التي تدخل المنطقة أو تخرج منها في سجلات خاصة تكون في كل وقت خاضعة للرقابة الجمركية .

٢٠ - مع مراعاة احكام المواد السابقة تعتبر المنطقة الحرة مسؤولة تجاه الجمارك والمودع عن اي نقص في البضاعة اذا تبين انه وقع نتيجة عبث أو سرقة اختلاس :

٢١ - للمدير في جميع الاحوال ان ينقل على نفقة ومسؤولية اصحاب العلامة البضائع التي تبين (انها غائبة) لبيانات المقدمة او انها مصدر خطر لجوارها أو مضرّة به أو بالصحة العامة او بمنشآت المنطقة) ، الى أي مكان داخل المنطقة أو خارجها ويبلغ المدير المودع بهذا الاجراء .

هكذا من الشاغل

المادة ٢٢ - للمدير ان يتخذ التدابير التي يقتضيها حسن حفظ البضائع او ان يعيد تغليف الطرود المعطوبة وتبديل الغلافات أو اصلاحها على نفقة المودع كلما رأى ذلك ضرورياً .

المادة ٢٣ - أ - على المنطقة الحرة ان تقوم بالنهابة اللازمة للمحافظة على البضائع المودعة لديها واتخاذ التدابير اللازمة لصيانتها ، واذا تبين ان البضاعة المودعة مريضة التلف أو أن الضرر الواقع عليها (أو على غيرها بسببها) أصبح جسيماً بحسب تقدير المدير ، فيجب اخطار المودع لسحبها خلال فترة يحددها المدير ، واذا لم يتم بذلك بحق للمدير ان يقوم بالاتفاق مع السلطة الجمركية ببيعها او اتلافها وفق احكام قانون الجمارك .

ب - تحسم المنطقة الحرة من حصيلة البيع (وفق قانون الجمارك) ما هو مستحق لها من بدلات واذا لم تكف حصيلة البيع فلها الحق بان تعود على المودع بالرصيد وان تحسم قيمته من القامضات المقدمة .

المادة ٢٤ - البضائع التي يجري التنازل عنها خطياً للمنطقة بصورة اصولية تدون في سجل خاص وتباع وفق احكام قانون الجمارك .

المادة ٢٥ - أ - تسلم الفضلات الناتجة عن عمليات جمع وتعبئة الطرود المنفرطة الى اصحابها على ان يدفعوا نفقات جمعها وكسها ونفقات اعادة تعبئتها وفق تقدير المدير .

ب - بقايا البضائع التي يتعذر بعد التدقيق معرفة الاسمايات للعائدة لها او اصحابها تباع أو تلتف وفقاً لاحكام قانون الجمارك .

إخراج البضاعة من المنطقة الحرة وتحويلها

المادة ٢٦ - لا يسمح بإخراج بضاعة من المنطقة الا بموافقة المدير العام وبعد تقديم طلب إخراج من النموذج المقرر موقع من المودع او العميل الجمركي المرخص ، وبعد استكمال الاجراءات الجمركية ويجري تسليم البضاعة باشراف الجمرك ويؤخذ توقيع المسئول على الوثائق الخاصة ، ويجب تدوين رقم السيارة الشاحنة المحملة بالبضاعة وجنسياتها واسم السائق (كاملاً) بالإضافة لتوقيع المودع ومأمور المستودع .

المادة ٢٧ - يسمح بإخراج البضاعة من المنطقة الحرة للسوق المحلي (سواء كانت اجنبية المنشأ أو مصنوعة في المنطقة) بعد تقديم بيان جمركي (وارد) والتثبت من دفع ما هو مستحق من رسوم للدوائر الرسمية حسب ما يصدر من تعليمات .

المادة ٢٨ - يسمح باعادة تصدير البضائع من المنطقة الحرة أو شحنها بالترانزيت بعد تقديم بيان جمركي (ترانزيت) (او ماقسبت ترانزيت عربي) (او اعادة تصدير) مستكملاً كافة المراحل .

المادة ٢٩ - يسمح بنقل البضاعة من مستودعات المنطقة وساحاتها الى الاماكن المأجورة للمستودعين بعد استيفاء جميع ما هو مستحق عليها للمنطقة ، ويجري التفتيش على نفقة ومسؤولية المستاجر او المودع بعد تقديم (تصريح نقل) على النموذج المقرر ، مصدق من الجمركية .

٣ - يسمح باعادة البضاعة من الاماكن المأجورة الى مستودعات او ساحات المنطقة الحرة بموافقة المدير بعد تقديم (طلب خاص) على النموذج المقرر مصدق من الجمارك وبعد دفع ما يقدره المدير من ضمانات أو تأمينات أو مالية .

الترخيص باقامة مشاريع صناعية واسلوب الاستثمار

المادة ٣١ - يقدم طلب الترخيص باقامة مشروع صناعي في منطقة حرة الى المدير العام متضمناً المعلومات المبينة في النموذج الخاص الخاص مبيناً فيه مساحة الارض اللازمة والمعلومات الاقتصادية الاخرى .

المادة ٣٢ - يرفع المدير العام الطلب مع مطالعته الى المجلس بعد التنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة خلال شهر ويبلغ قرار مجلس الادارة بالموافقة المبدئية او عدمه الى العنوان المختار لطلب الترخيص .

المادة ٣٣ - يمنح طلب الاستثمار مهلة ستة اشهر لتقديم المخططات الهندسية والمواصفات الفنية للمباني والمنشآت والتجهيزات والالات لدراستها . ويجوز لمجلس الادارة تمديد المهلة حتى ستة اشهر اخرى .

المادة ٣٤ - بعد الموافقة النهائية من مجلس الادارة على الترخيص باقامة المشروع يبلغ طالب الترخيص لتوقيع العقد خلال مدة اقصاها شهران من قرار المجلس واذا تخلف عن التوقيع يعتبر مستنكفاً .

المادة ٣٥ - لا يجوز رهن المنشآت القائمة على الارض المأجورة او حجزها ، ولا تدخل في الموجودات الثابتة لصاحب المشروع .

المادة ٣٦ - تؤول جميع المنشآت التي يقيمها المستاجر على المأجور للمؤسسة دون مقابل (اذا ارادت المؤسسة ذلك) بعد انتهاء مدة الايجار أو عند فسخ العقد او انتهاءه وفق الاحكام النافذة .

المادة ٣٧ - اذا تبين ان المستاجر قد اوقف نشاطه لمدة ستة اشهر بصورة مستمرة او ثلاث سنوات على فترات متقطعة وذلك بدون علم مشروع فيحق للمجلس فسخ العقد او رفض التمديد .

المادة ٣٨ - يحق للمجلس فسخ العقد في حالة تخلف المستاجر عن دفع بدلات الايجار في المواعيد المعينة في العقد او اختلاله بأي حكم من احكامه ويرتب على فسخ العقد جميع النتائج المعينة فيه .

المادة ٣٩ - أ - على المستاجر مراعاة قواعد الوقاية من الحريق او الانفجار حسباً تقرره المنطقة ويجب عليه ان يؤمن على المأجور ومحتوياته من البضائع ضد جميع الاخطار وان يشمل التأمين المسؤولية المدنية .

ب - على للمستاجر التقيد بتعليمات البنك المركزي والجهات الرسمية الاخرى الخاصة بالمناطق الحرة .

المادة ٤٠ - المسافر مسؤول عن جميع الانحراف المسببة من قبله او من قبل ممثليه او مستخدميهم او الاحاقلة بسبب منشأته او البضاعة او الاجهزة التي فيها للمنشآت الاخرى والبضائع الموجودة فيها او الارواح سواء كانت داخل المنطقة الحرة او خارجها ولا يعفيه من هذه المسؤولية تقيدته بقواعد الوقاية .

المادة ٤١ - أ - اذا تخلف المستاجر عن اخلاء المأجور من جميع محتوياته عند انتهاء مدة العقد او فسخه او انتهاءه يحق للمجلس ان يوزع بالاخلاء على نفقة المستاجر وتوضع المحتويات عندئذ برسم التخزين على حمايته في المستودعات او الساحات العائدة للمنطقة مقابل الاجور المقررة ولا تكون المنطقة الحرة مسؤولة عن اي ضرر يلحق بها من جراء عملية الاخلاء .

ب - عند فسخ العقد او انتهاء مدته او انهائه اذا لم ترغب المؤسسة في حيابة المنشآت التي اقامها المسافر فمنهله مدة لا تزيد عن ستة اشهر لا خلاه الموقع منها فاذا تخلف عن ذلك تقوم المنطقة الحرة بعملية اخلاء المأجور من المنشآت على نفقة وليس له في هذه الحالة حق الاعتراض او المطالبة بأي تعويض .

هكذا من الأشغال

المادة ٤٢ - أ - تكون جميع البضائع الداخلة للمأجور في عهدة المسافر وعلى مسؤوليته الكاملة ويجب عليه ان يمسك السجلات والقيود حسب ما يقرره مدير المنطقة الحرة وان ينقله العمليات التي يصدرها المدير لتنظيم عمليات الادخال والاخراج .

ب - تحتفظ المنطقة الحرة بالقيود التي تكفل مراقبة محتويات المأجور وتقديم المسافر ما يلزمه من ارشادات لتنظيم عمليات الادخال والاخراج .

ج - المسافر مسؤول تجاه الجمارك والجهات الاخرى عن اي نقص في الارصدة او اختلاف في نوع البضاعة . وتكون منشأته مفتوحة للتفتيش والرقابة في كل وقت .

د - تقفل ابواب المأجور ومستودعاته بقتلين تحتفظ المنطقة الحرة بمفاتيح احدهما .

المادة ٤٣ - على المسافر تسليم مستخدميه وعماله شارات من نموذج يحسده المدير شكله لحملها اثناء وجودهم في حرم المنطقة .

المادة ٤٤ - لا يجوز للمستأجر ان يوزن في المأجور بضائع تخص الغير ولا تستوفي المنطقة بدلات تخزين عن البضائع المائدة للمستأجر والمودعة في المأجور ما لم يخالف الاحكام النافذة .

المادة ٤٥ - يسمح باخراج البضاعة من المأجور بعد تقديم طلب على النموذج المقرر ودفع جميع ما هو مسعف للمنطقة الحرة . ويجب ارفاق الطلب بنسخة من البيان الجمركي او بشهادة جمركية تفيد اتمام عملية التخليص على البضاعة اذا كانت البضاعة ستوضع في الاستهلاك المحلي .

المادة ٤٦ - اذا كانت البضاعة قد اجريت عليها احدى عمليات التصنيع او التحويل فيجب ان يشتمل الطلب على جميع الايضاحات التي تساعد الجمرك على تحقيق الرقابة وحساب الرسوم والضرائب التي قد تترتب عليها .

مشاريع الاستثمار التجارية ومشاريع الخدمات

المادة ٤٧ - تقدم الطلبات لترخيص باقامة مشروع تجاري او مشروع خدمات للمدير العام على النموذج المقرر وبعد تسبيب مدير المنطقة الحرة يقدم الطلب لمجلس الادارة .

المادة ٤٨ - عند صدور قرار مجلس الادارة يبلغ للمستدعي خلال اسبوعين من صدور القرار ويجهل طالب الترخيص ثلاثة اشهر اذا كان يزعم اقامة منشآت خاصة لتقديم المخططات والمواصفات الفنية .

المادة ٤٩ - بعد موافقة المجلس النهائية يبلغ طالب الترخيص لتوقيع عقد الايجار خلال شهرين فاذا تخلف عن ذلك يعتبر مستنكفا .

المادة ٥٠ - تطبق على طالبي الترخيص باقامة مشاريع استثمار تجارية ومشاريع خدمات واحكام المواد (٣١ - ٤٦) من هذه التعليمات (حسب الاقتضاء) .

لوائح وبدلات الخدمات والخلافات بشأنها

المادة ٥١ - تطبق على المودعين واصحاب البضاعة والمستثمرين احكام تعليمات بدلات الخدمات حسب الاقتضاء .

المادة ٥٢ - أ - اذا وقع خلاف بين المودع والمنطقة حول تطبيق فئات البدلات المستحقة فيجب على المودع ان يطلع لصندوق المنطقة بالتأمين المبلغ الذي تطلبه ويقدم اعتراضا الى رئيس مجلس الادارة .

ب - لا ينظر في الاعتراض اذا قدم بعد شهر من تاريخ دفع المبلغ المطلوب بالتأمين .

الترخيص بتقديم البيانات وملاحقة المعاملات لحساب الغير

المادة ٥٣ - لا يسمح بتقديم المانفسعات (او كشوف الحمولة او طلبات الايداع او الاخراج او الوثائق الاخرى المتعلقة بالبضاعة او استلامها او تحويلها او اخراجها من المنطقة) لحساب الغير الا للاشخاص المرخصين وفق هذه التعليمات .

المادة ٥٤ - يرخص لوكلاء اصحاب البواخر ، والمثلي شركات الملاحة البحرية ، وشركات التخليص والتراخيص ومؤسسات النقل البري والجوي بتقديم طلبات ايداع البضائع الواردة بواسطتهم لحساب الغير ويحملون لياية عن صاحب البضاعة جميع المبالغ المستحقة للمنطقة الحرة حتى تاريخ اخراجها بصورة اصولية ويحملون تجاه المؤسسة مكان صاحب البضاعة في المسؤولية المدنية عنها ما لم يقدم صاحب البضاعة تأكيداً خطياً للمنطقة بالتزامه هو تجاه المنطقة ، والمدير المؤسسة في هذه الحالة طلب تقديم ضمان مالي حسب تقديره لضمان حقوق المؤسسة .

المادة ٥٥ - يصدر مدير المنطقة تصريحا سنويا للجهات المذكورة في المادة (٥٤) من هذه التعليمات بعد التأكد من التراخيص الصادرة من الجهات الحكومية المختصة .

المادة ٥٦ - أ - على الوكلاء والمثلي المرخصين ان يعلموا مدير المنطقة باسماء مستخدميهم المنوذين من قبلهم بالتوقيع نيابة عنهم وبملاحقة الاجراءات في المنطقة .

ويصدر المدير لكل مستخدم تصريح دخول صالح لمدة سنة مقابل بدل مقداره ثلاثة دنانير لكل شخص .

ب - يشترط في المستخدم ان يكون اردنيا (او اجنبيا مقيما في المملكة ومسموحا له بتعاطي العمل فيها) غير محكوم بجرم شأن او بجرمة تهريب او ان يكون قد انهى الحادية والعشرين من عمره وحسن الصيرة والسلوك .

ج - يتحمل المرخص تجاه المنطقة والدوائر الرسمية الاخرى مسؤولية تصرفات موظفيه بما في ذلك الضمان المادي .

المادة ٥٧ - على الوكيل او الممثل المرخص ان يودع لدى المنطقة الحرة كفالة بنكية بمبلغ خمسة آلاف دينار لضمان ما يستحق للمنطقة من البضائع المودعة من قبله ولرئيس المجلس الحق في اقتطاع اي مبلغ من هذا التأمين اذا تخلف الوكيل او الممثل من دفع مستحقات المنطقة خلال شهر من تبليغه اخطارا بذلك من المدير .

المادة ٥٨ - لا يسمح بتقديم طلبات اخراج بضاعة من المنطقة الحرة لحساب الغير الا للعملاء الجمركيين المرخصين والمفوضين من صاحب البضاعة وفقا لهذه التعليمات .

المادة ٥٩ - يرخص للعملاء الجمركيين المرخصين من قبل الجمارك بتقديم طلبات اخراج البضاعة واستلامها من المنطقة نيابة عن اصحابها .

المنوعات والمصالحمة

المادة ٦٠ - أ - لا يجوز لاحد دخول المنطقة الحرة الا بتصريح من المدير ويجري تفتيش الداخلين والخارجين الى المستودعات والمصاحات عند الدخول والخارج من قبل حراس الجمارك والمنطقة .

ب - للمدير ان يمنع اي شخص من دخول المنطقة لمدة لا تزيد عن اسبوع اذا ارتكب عملا يستوجب ذلك بحسب قناعته .

هكذا من الأعمال

المادة ٦١ - لموظفي المنطقة وحراسها إيقاف أية وسيلة نقل وتفتيشها داخل حرم المنطقة او عند مدخلها اذا كان للديم سبب معقول بانها تحمل بضاعة بصورة مخالفة لاحكام نظام الاستئجار او هذه التعليمات .

المادة ٦٢ - أ - عند اكتشاف أية مخالفة لاحكام النافذة بنظام محضر ضبط من قبل الموظف مكتشف المخالفة يشتمل على وصف كامل لتفاصيل المخالفة ويوقعه ثم يصدقه المدير .

ب - يبلغ الضبط الى الشخص المعني بالذات او بالبريد المسجل فاذا لم يتقدم بطلب خطي خلال (١٥) يوما من ايداع الاخطار للبريد لتسوية المخالفة .صالحة يحول الضبط الى المحكمة .

ج - للمدير العام او من ينيبه في اي وقت قبل صدور الحكم القطعي من المحكمة ان يصالح عن اية دعوى او اجراءات شرع فيها ضد مرتكب المخالفة وذلك باستيفاء مبلغ لا يقل عن (٢٥٪) من الغرامة التي يجوز الحكم بها من قبل المحكمة .

د - يستثنى من حق الصالحة المخالفات المشار اليها في المادة الخامسة من نظام الاستئجار والمخالفات التي يعاقب عليها بالحبس بموجب المادة (٢٧) منه .

احكام ختامية

المادة ٦٣ - لمجلس الادارة ان يبت لي اية حالة لم تعالجها هذه التعليمات .

المادة ٦٤ - لافى تعليمات (تفريغ وتحميل وتخزين البضائع في المنطقة الحرة في العقبة) المنشور في العدد (٢٤٤٣) من الجريدة الرسمية .

تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٧٩

تعليمات انتقال الطلاب بين مدارس المملكة الاردنية الهاشمية

صادر بمقتضى المادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات تعليمات انتقال الطلاب بين مدارس المملكة الاردنية الهاشمية في المرحلتين الانزامية والثانوية لسنة ١٩٧٩ ويعمل بها من مطلع العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩ .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة	وزارة التربية والتعليم
للمديرة	مديرية التربية والتعليم في المحافظة / اللواء
للمدير	مدير التربية والتعليم في المحافظة / اللواء
لمدرسة	اية مدرسة حكومية او خاصة
شهادة الانتقال	الوثيقة المدرسية الرسمية التي ينتقل بموجبها الطالب وفق النموذج المقرر .
بطاقة الطالب المدرسية	البطاقة او السجل الذي يسجل فيه معلومات عن الطالب خلال حياته المدرسية .

للمادة ٣ - أ - توضع جميع اوراق الطالب الذي يرغب في الانتقال في ملف خاص بحيث يشتمل على :

- ١ (طلب خطي من ولي امر الطالب يرغبه في نقل ابنه .
 - ٢ (صورة مصدقة عن شهادة الميلاد / قيد الولادة .
 - ٣ (بطاقة الطالب المدرسية معبأة بالمعلومات حسب الاصول .
 - ٤ (كشف بالعلامات التي حصل عليها الطالب خلال الفترة التي مضت على وجوده في المدرسة من الفصل / العام الدراسي .
 - ٥ (شهادة انتقال الطلاب معبأة بجميع المعلومات المطلوبة .
- ب - يوضع الملف المشار اليه في الفقرة (أ) في مغلف يعلق ويختم ويحفظ تأمين ارساله الى ادارة المدرسة المنقول اليها الطالب وفق احكام نظام انتقال الطلاب المعمول به .
- المادة ٤ - يمنع انتقال طلبة الصف الثالث الاعدادي من المدارس الحكومية الى المدارس الخاصة خلال العام الدراسي .
- المادة ٥ - يمنع انتقال من اتم الصف الثالث الاعدادي بنجاح في المدارس الحكومية الى المدارس الخاصة بهدف اعادة هذا الصف .
- المادة ٦ - يمنع انتقال الطلبة قبل بدء الامتحانات النهائية للفصل الدراسي بمدة اسبوعين الا للضرورة وبموافقة مديرة من مديرية التربية والتعليم .
- المادة ٧ - يحدد مدير التربية والتعليم في المحافظة / اللواء للطلبة الراغبين في الانتقال من المدارس الخاصة الى المدارس الحكومية مايلي : -
- أ - موعدا لتقديم طلبات الانتقال قبل بدء العام الدراسي .
- ب - فترة اسبوعين يتم خلالها التحاق الطلبة بالمدارس المقبولين فيها .

هكذا من الأشهر

المادة ٨ - يحق للطالب المقبول في الاول الثانوي الاكاديمي ، الانتقال او التحول الى التعليم المهني - اذا رغب في ذلك وانطبقت عليه اسس القبول في التعليم المهني المعتمدة من الوزارة - خلال عشرين يوما من بداية الفصل الاول من العام الدراسي ولا ينظر في طلبات التحويل بعد انقضاء هذه المدة .

المادة ٩ - يحق للطالب المقبول في الصف الثاني الثانوي العلمي ، الانتقال او التحول الى الفروع الادبي - اذا رغب في ذلك - خلال خمسة عشر يوما من بداية الفصل الاول من العام الدراسي ولا ينظر في طلبات التحويل بعد انقضاء هذه المدة .

المادة ١٠ - يمنع الطالب الذي يجتاز في الصف الاول الثانوي في المدارس الحكومية ولم يسمح له بمعدله بالانتحاق بالفروع العلمي ، وتم قبوله في الفروع العلمي في المدارس الخاصة من العودة الى المدارس الحكومية لدراسة هذا الفروع .

المادة ١١ - يجري قبول طلبة الصفوف الابتدائية والاعداس من البلاد العربية عن طريق مدير التربية والتعليم في المحافظة/ اللواء دون الرجوع الى الوزارة شريطة ان تكون اوراقهم الثبوتية مصدقة حسب الاصول .

هكذا من الأشهر

قرار رقم (٩) لسنة ١٩٧٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧٩/٦/٢ رقم ن خ / ٦٥/٦٢٩٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٣٩ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ وبيان ما اذا كانت تجزأ إعطاء طالب الوظيفة زيادة سنوية واحدة كحد أعلى ونصف زيادة سنوية واحدة كحد أدنى عن كل سنة من سنوات الخبرة التي سبق حصول صاحبها على مؤهلات علمية جديدة بالإضافة الى ما يستحقه بحسب مؤهلاته العلمية ، أم أنها لا تجزأ ذلك ؟ وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ ، وتديق النصوص القانونية يتبين ان المادة ٣٩ تنص على ما يأتي (للجنة ان تأخذ بعين الاعتبار سنوات الخبرة التي امضاها طالب التوظيف في الوظائف المصنفة وغير المصنفة وفي الوظائف والاعمال الحكومية وغير الحكومية ، وان تقرر ما اذا كانت خبرته تبرر اعطاءه ما يعادل زيادة سنوية واحدة او اكثر او درجة واحدة او اكثر بالإضافة الى ما يستحقه بحسب مؤهلاته العلمية وفاقا لأحكام هذا النظام ، على ان تعتبر سنوات الخبرة التي تلي حصول صاحبها على مؤهلات علمية جديدة معادلة لزيادة سنوية واحدة عن كل سنة خبرة كحد أعلى ولا تقل عن نصف زيادة سنوية واحدة كحد أدنى . وفي جميع الحالات السابقة يجب ان تكون الخبرات التي تؤخذ بعين الاعتبار من نوع واجبات الوظيفة التي سيعين فيها الطالب) .

ويستفاد من هذا النص ان واضح النظام قد قسم الخبرات التي تؤخذ بعين الاعتبار لأغراض هذه المادة الى نوعين : الأول : - الخبرات التي امضاها طالب لتوظيف قبل حصوله على مؤهلات علمية جديدة .

الثاني : الخبرات التي تلي حصول صاحبها على مؤهلات علمية جديدة .

وقد وضع الشارع لكل نوع من هذين النوعين حكما خاصا به يختلف عما هو مقرر للنوع الآخر . ففي حالة النوع الأول اجاز للجنة انتقاء الموظفين ان تقرر لطالب التوظيف عن مجموع سنوات الخبرة بصورة عامة وليس عن كل سنة من سنوات الخبرة ما يعادل زيادة سنوية واحدة او اكثر او درجة واحدة او اكثر بالإضافة الى ما يستحقه بحسب مؤهلاته العلمية .

اما في حالة النوع الثاني فقد اجازت المادة المذكورة للجنة ان تقرر لطالب التوظيف زيادة سنوية واحدة كحد أعلى ونصف زيادة سنوية واحدة كحد أدنى عن كل سنة من سنوات الخبرة التي تلي حصول صاحبها على مؤهلات علمية جديدة .

ولهذا فان للجنة انتقاء الموظفين عندما تأخذ بعين الاعتبار سنوات الخبرة ان تطبق الحكم المقرر للنوع الأول على سنوات الخبرة التي امضاها طالب التوظيف قبل حصوله على المؤهلات العلمية الجديدة ، وان تطبق الحكم المقرر للنوع الثاني على سنوات الخبرة التي تلي حصول صاحبها على مؤهلات علمية جديدة بحيث تراعى سنوات الخبرة السابقة واللاحقة مما لاغراض هذه المادة مع الالتزام بما ورد في النص من انه يجب ان تكون الخبرات التي تؤخذ بعين الاعتبار من نوع واجبات الوظيفة التي سيعين فيها الطالب .

هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٩٩ الموافق ١٩٧٩/٧/٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
متلوب ديوان الموظفين	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة	الرئيس الثاني لمحكمة	بتفسير القوانين
وكيل ديوان الموظفين	في رئاسة الوزراء	التمييز	التمييز	الرئيس الأول لمحكمة
صلاح الصفدي	عيسى طباش	فواز الروسان	نجيب الرشدان	موسى الساكت

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩

صادر من الديون الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩/٥/١٩٧٩ رقم ٥٧١٣/٧١ اجتمع الديون الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ج) من المادة ٣٣ من نظام موظفي مؤسسة التلفزيون الاردني رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وبيان ما يلي :-

١ - هل ان خدمات الموظف في مؤسسة التلفزيون السابقة لغاير نفاذ احكام هذا النظام تحسب له لغرض اعطائه التعويضات المنصوص عليها في هذه الفقرة سواء اكانت تلك الخدمات بالأجور اليومية او بمقدار يتضمن نصا على التعويضات ، ام انها لا تحسب لهذا الغرض ؟

١ - ما هو المقصود (بالمكافآت السنوية) المنصوص عليها في البند الثالث من الفقرة (ج) المشار اليها ؟ وهل انها تعني المكافأة المبحوث عنها في قانون التقاعد المدني او المكافأة التشجيعية المبحوث عنها في الفقرة (أ) من المادة ١٢ من النظام المطلوب تفسيره او اية مكافأة اخرى خلاف التعويضات المنصوص عليها في تلك الفقرة ؟ وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢ وتديق النصوص القانونية يبين :-

١ - ان الفقرة (ج) من المادة (٣٣) المطلوب تفسيرها تنص على ما يأتي (اذا انتهت او انتهت خدمة الموظف لأحد الاسباب المبينة في البنود ١ - ٨ من الفقرة (أ) من هذه المادة او بمقتضى الفقرة (ب) منها فتدفع له التعويضات التالية :-

١ (راتب الاجازة العادية المستحقة له حتى تاريخ انتهاء خدمته .

٢ (راتبه الشهري الاخير عن كل سنة قضاه في خدمة المؤسسة واذا استقال فلا يدفع له هذا الراتب الا اذا كان قد خدم المؤسسة لمدة خمس سنوات متتالية على الاقل .

٣ (ما يستحقه من المكافآت السنوية عن مدة خدمته .

٢ - ان المادة الثانية من نفس النظام عرفت كلمة (موظف) بأنه كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في احدى الوظائف المدرجة في ملاك المؤسسة .

٣ - ان المادة الخامسة منه قسمت موظفي المؤسسة الى :

١ (موظفين مصنفين وهم الذين تحدد درجاتهم وفقا للمادة السابعة من نفس النظام .

٢ (موظفين غير مصنفين وهم الذين تحدد فئاتهم حسب نص المادة الثامنة منه .

٣ (موظفين بمقود وهم الذين يعينون بوظائف لمدة محدودة بموجب عقود .

ويتضح من هذه النصوص ان كلمة (الموظف) الواردة في الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها انما تعني الموظف المعين بقرار من المرجع المختص في احدى الوظائف المدرجة في ملاك المؤسسة سواء اكان موظفا مصنف او غير مصنف او موظفا بمقدار حسب التقسيم المبين في المادة الخامسة المشار اليها آنفا .

ولهذا فان هذه الكلمة لا تشمل المستخدم بالأجور اليومية .

وحيث ان عبارة (خدمة الموظف في المؤسسة) الواردة في المادة ٣٣ والتي يستحق عنها التعويض بمقتضى الفقرة (ج) قد جاءت بصيغة الاطلاق .

وحيث انه من المبادئ القانونية المقررة ان المطلق يجري على اطلاقه ما لم يرد دليل التقييد نصا او دلالة . وحيث انه لم يرد في النظام اي دليل لا بالنص ولا بالدلالة على ان المقصود بالخدمة المبحوث عنها في الفقرة (ج) الخدمة اللاحقة لتاريخ نفاذ هذا النظام .

فان عبارة (خدمة الموظف) المشار اليها انما تشمل الخدمة السابقة لتاريخ نفاذ النظام والخدمة اللاحقة له عملا بلبدا القانوني المشار اليه .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى . اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، فبما انه لا يوجد في قانون مؤسسة التلفزيون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ او في اي تشريع آخر ما يفيد ان موظفي هذه المؤسسة يخضعون لاحكام قانون التقاعد .

فان عبارة (المكافأة السنوية) المنصوص عليها في البند الثالث من الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها لا تعني المكافآت المقررة في قانون التقاعد بالنسبة للموظفين الحاضرين لاحكام نظام موظفي المؤسسة .

وحيث ان نظام موظفي المؤسسة لم ينص على اية مكافآت سنوية لهؤلاء الموظفين .

وحيث ان المكافأة التشجيعية المبحوث عنها في الفقرة (أ) من المادة ١٢ من نفس النظام ليست مكافأة سنوية وانما هي مكافأة تمنح للموظف الذي يقدم خدمة من شأنها تحسين الاداء ورفع فعالية الانتاج في اي مجال من مجالات عمله في المؤسسة .

فان ما ينبغي على ذلك ان المكافأة التشجيعية لا تدخل في مفهوم المكافأة السنوية الواردة في البند الثالث من الفقرة (ج) سالفة الذكر .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٩٩ الموافق ١٩٧٩/٧/٥ .

عضو مناوب وزارة المالية	عضو رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء	عضو مجلس محكمة التمييز	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز موسى السكاك
صبيح الحسن	عيسى طماش	فواز الروسان	نجيب الرشيدان	

هكذا من المأمور